



قمة الأمم المتحدة للنُّظم الغذائيَّة  
الجمهورية اليمنيَّة  
مسارات النُّظم الغذائيَّة:  
تحويل نُظم الغذاء في اليمن بحلول عام 2030

ديسمبر 2021

## شكر وتقدير

إن مسارات النظم الغذائية للجمهورية اليمنية هو تتويج لالتزام الحكومة لقمة النظم الغذائية للأمم المتحدة 2021، وهي نتاج مزيج من البحث ومراجعة السياسات والحوارات الوطنية الفنيّة في اليمن، التي عقدت خلال شهر نوفمبر 2021م. وقد تم تنظيم الحوارات وإعداد مخرجاتها من قبل السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن – وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبدعم من الشركاء في وكالات الأمم المتحدة (اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي)؛ وكذلك بتوجيه من مكتب المنسقين للأمم المتحدة.

لم تكن هذه العملية ممكنة لولا خبرة والتزام جميع أولئك الذين شاركوا في الحوارات من جميع القطاعات الحكومية والشركاء من الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

## مُلخص تنفيذي

إن مسارات النظم الغذائية للجمهورية اليمنية هو تتويج لالتزام الحكومة لقمة النظم الغذائية للأمم المتحدة 2021 وهي نتاج مزيج من البحث وإستراتيجية ومراجعة السياسات والحوارات الوطنية لقمة نظم الأغذية التابعة للأمم المتحدة في اليمن التي عقدت خلال 2021م. وتركز الحوارات على أهم القطاعات الحيوية من الزراعة والثروة السمكية والصناعة والتعليم والحماية الاجتماعية والمياه والبيئة والصحة.

إذ يعد القطاع السمكي من القطاعات الواعدة التي يعول عليها المساهمة في تحريك الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي ورفع مستوى التغذية في اليمن. وتسعى الحكومة لتنفيذ حزمة من الأولويات التي تم تضمينها في إطار خطة إستراتيجية تستوعب كل المراحل بدءاً بمرحلة الصمود والتعافي لتوسيع فرص العمل والدخل لكافة الصيادين للوصول إلى رزق مستدام يمكنهم من التعافي لتوفير مستلزمات النهوض؛ نحو تنفيذ مراحل أخرى إستراتيجية تستهدف إعادة البنى التحتية وتنشيط الدورة الاقتصادية، ولتوفير سبل العيش للسكان في السواحل من أجل جعلهم أقل عرضه وأكثر قدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية.

وفي المجال الزراعي، تسعى الحكومة الى زيادة معدلات النمو الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي و التغذوي ومحاربة الفقر من خلال إنتاج سلع غذائية للاستهلاك والتسويق وتحسين وتنوع مصادر التغذية وزيادة الاعتماد على الموارد الغذائية وتحسين الدخل وفرص الحصول على أغذية وتحسين العلاقة بين المستهلكين ومصادر الأغذية.

أما في قطاع التعليم والحماية الاجتماعية، تحاول الحكومة الاستجابة للحاجات الملحة والطارئة والمستجدة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بتوفير الحلول والتدخلات المناسبة. إذ تنتهج سياسات تهدف لإدماج مجموعة من البرامج المراعية للتغذية، منها: تعزيز الجانب التوعوي والتثقيفي، تطوير المناهج لتحمل رسائل ترفع من مستوى التغذية، وكذا تقديم الحوافز التغذوية؛ كما تسعى الوزارة لتوسيع نطاق التغذية في المدارس من خلال توسيع تقديم الوجبات المدرسية إلى جوار توزيع البسكويت للطلاب وتوفير المكملات الغذائية للفتيات اليافعات. بالإضافة إلى إعادة تأهيل المرافق الصحيّة في المدارس وتوفير المياه الآمنة والبيئة الصحيّة في المدارس والحد من إنتشار الأمراض.

ومن أجل زيادة تدخلات المياه والنظافة والصرف الصحيّ، تعمل الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الدولية والطوعية العاملة في هذا المجال لتوفير الدعم اللازم لمؤسسات المياه والصرف الصحي للخروج من أزمة الوضع الراهن من أجل توفير الدعم لتشغيل وصيانة منظومة المياه والصرف الصحيّ وإيصال المياه الآمنة للمشاركين.

وفيما يتعلق بالصحة العامة، يؤكد الفنيون على ضرورة توسيع نطاق تدخلات التغذية في القطاع الصحيّ لتشمل كافة الفئات الهشة من خلال تعزيز تدخلات التغذية في المستشفيات عبر توفير إختصاصي التغذية، والرقابة على المطابخ في المستشفيات؛ وكذلك توفير التغذية العلاجية والأنبوبية والمكملات الغذائية للمرضى وبناء قدرات الكادر الصحيّ على ربط التغذية بالبروتوكولات العلاجية. في حين تتوجه الوزارة نحو تعزيز تدخلات السلامة الغذائية والرقابة على غذاء الأطفال وتعزيز تدخلات صحة البيئة.

وخلال نوفمبر 2021م، نظمت السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن عدة حوارات وطنية؛ بدعم من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي؛ شملت المسار الأول والثاني والخامس من مسارات النظم الغذائية؛ والتي تركز على التحول نحو أنماط استهلاك صحيّة ومستدامة، وتوفير الغذاء الصحيّ للجميع في كل الأوقات، وكذلك صمود النظم الغذائية في وجه الأزمات. وعمل فريق تنظم الحوارات على دعم المشاركين خلال اللقاءات الحوارية على إيجاد حلول عملية تتواءم مع متطلبات السياق الراهن في البلاد، مع الأخذ في الاعتبار الفرص الراهنة والمستقبلية لدعم مرونة النظم الغذائية في اليمن. وكانت الحوارات تركز في مجملها على المحاور التالية: بناء الأنظمة الوطنية، من خلال تعزيز البنية التحتية والمعلومات والتواصل والتنسيق والتعلم؛ والقضاء على الجوع في اليمن؛ وتعزيز الوصول إلى الغذاء المغذي والصحيّ، وخاصة للفئات الأكثر عرضة للخطر مثل النساء (الأمهات واليافعات) والأطفال وكبار السن؛ وتعزيز سلامة الغذاء، على طول سلاسل القيمة للنظم الغذائية (من البذرة إلى المائدة)؛ ودعم السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية لتعزيز التدخلات والرقابة على الغذاء (من الإنتاج إلى الاستهلاك)؛ وتعزيز التكامل والتنسيق الفعال عبر الشراكات الإستراتيجية بين

الحكومة والمجتمع والشركاء الدوليين لبناء نظم غذائية مستدامة؛ وكذلك رفع الطلب على الغذاء الصحي والمغذي، وتغيير السلوك والممارسات المعززة للتغذية الصحية.

وفي حين ترسم مخرجات حوارات النظم الغذائية في اليمن ملامح للمستقبل القريب في البلاد؛ إلا أنها أيضاً تؤسس للتدخلات الإستراتيجية. وتتخذ هذه المخرجات شكل مجموعات العمل الوطنية، التي تتكفل ضمن تحالفات وطنية هادفة؛ إذ يحمل كل تحالف على عاتقه مهمة التغيير نحو النظم الغذائية الصحية والمستدامة. كما تمثل هذه التحالفات الوطنية نواة للتواصل والشراكات العالمية والإقليمية مع التحالفات الشبيهة وذات الصلة على المستوى الإقليمي والعالمي. إن هذه التحالفات الوطنية هي وليدة الحاجة الملحة على المستوى الوطني؛ كما أنها امتداد للجهود الدولية الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتركز هذه التحالفات على استهداف المجالات الأساسية التالية: (1) الاستثمارات الزراعية والسمكية: التركيز على تحسين الوصول والوفرة والحد من انعدام الأمن الغذائي؛ و(2) التنمية الاقتصادية: التركيز على زيادة الاستثمار والإنتاجية مع الاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة؛ و(3) تمكين الفئات الأكثر ضعفاً (المرأة والطفل): إظهار تأثير تحسين صحة المرأة والطفل وتعليمهما ومشاركتهم في الاقتصاد والمجتمع على المدى البعيد؛ و(4) الشراكات التنموية الإستراتيجية: سياسات شفافة وفعالية حكومية وشراكات فعالة بين القطاعات المتعددة، العام والخاص والمجتمع والشركاء الدوليين في تطوير البنية التحتية؛ و(5) القدرات البشرية: معالجة التنمية البشرية، ولا سيما صحة السكان والتعليم؛ و(6) الجودة: سلامة الغذاء من البذرة إلى المائدة.

كما حددت هذه الحوارات عدداً من الموضوعات ذات الأولوية التي، عند العمل عليها، ستشكل مساراً تحويلياً نحو نظام غذائي مستدام ومرن ومنصف. فيما يلي وصف موجز للمواضيع ذات الأولوية التي انبثقت عن الحوارات الوطنية في اليمن، والتي اتخذت شكل مجموعة من التحالفات التي اتفق المشاركون في الحوارات الوطنية على ضرورة تأسيسها كآليات للمناصرة والمتابعة والتنفيذ.

### الموضوع ذو الأولوية 1: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

1.1 - التحالف الوطني لآليات الحماية الاجتماعية والقضاء على الجوع

1.2 - تحالف الخبز المدعوم

### الموضوع ذو الأولوية 2: توسيع نطاق وجوده المنتجات الزراعية والسمكية

2.1 - المجلس الأعلى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء

2.2 - تحالف زيادة الإنتاج الزراعي المحلي

2.3 - تحالف دعم البيئة الاستثمارية الزراعية والسمكية

2.4 - تحالف الدعم الحكومي للصياد

2.5 - تحالف دعم الزراعة التكاملية المنزلية

الموضوع ذو الأولوية 3: توفير التغذية مدى الحياة والتثقيف الصحي وزيادة الوعي

3.1 - تحالف الوجبات المدرسية

3.2 - تحالف تغذية المستشفيات

3.3 - اللجنة الوطنية العليا للتوعية بالتغذية الصحية

3.4 - تحالف غذاء الأطفال

الموضوع ذو الأولوية 4: ضمان سلامة الأغذية من منظور متعدد القطاعات

4.1 - اللجنة الوطنية لتنظيم سلامة الغذاء؛

4.2 - تحالف لمراقبة وإستخدام المبيدات الزراعية وتأثيرتها؛

الموضوع ذو الأولوية 5: بناء تعاون وشراكات إستراتيجية عبر القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين

5.1 - منتديات حوارات سياسات الغذاء (سكرتارية الأمن الغذائي)

الموضوع ذو الأولوية 6: رفع الجاهزية الوطنية للتحويلات الإيجابية والاستجابة لحالات الطوارئ والصدمات

6.1 - مجموعة عمل بناء القدرات الوطنية لمواجهة حالات الطوارئ والصدمات.

## جدول المحتويات

6	نظرة عامة .....
7	النُظم الغذائية في اليمن: السياق الراهن .....
7	الأطعمة الزرقاء .....
9	الاستزراع السمكي في اليمن .....
9	الجمعيات والتعاونيات السمكية .....
10	الاضرار التي لحقت بالقطاع السمكي نتيجة لاستمرار الصراع في اليمن .....
10	جهود الحكومة في تعزيز سبل العيش في المناطق الساحلية: .....
11	الأطعمة الخضراء .....
12	أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني: .....
13	المراة الريفية وتأثرها بسوء التغذية .....
14	مميزات الاستثمار في القطاع الزراعي: .....
15	الاثار الصحية والاجتماعية للقات خصوصاء على الفئات الأضعف " النساء والاطفال " .....
15	اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي: .....
16	قطاع التعليم والحماية الاجتماعية .....
18	زيادة تدخلات المياه والنظافة والصرف الصحي .....
19	حوارات النظم الغذائية .....
20	رؤية لنظم غذائية مستدامة في بحلول عام 2030 .....
21	المواضيع ذات الأولوية .....
22	الموضوع ذو الأولوية 1: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية .....
27	الموضوع ذو الأولوية 2: توسيع نطاق وجودة المنتجات الزراعية والسمكية .....
38	الموضوع ذو الأولوية 3: توفير التغذية مدى الحياة والتثقيف الصحي وزيادة الوعي .....
41	الموضوع ذو الأولوية 4: ضمان سلامة الأغذية من منظور متعدد القطاعات .....
41	الموضوع ذو الأولوية 5: بناء تعاون بين الوزارات / عبر القطاعات .....

## نظرة عامة

تتكون اليمن من خمس مناطق رئيسية: سهل ساحلي يمتد من الشمال إلى الجنوب يعرف باسم تهامة، والمرتفعات الغربية، والجبال الوسطى، والمرتفعات الشرقية، وأخيراً المنطقة الشرقية، والمناطق الصحراوية الشمالية الشرقية. وينعكس هذا التنوع الديمغرافي في اليمن على تنوع فرص ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل محاورها المتعددة.

لقد شهد اليمن تغيرات سياسية واضطرابات داخلية بدأت في عام 2011. ومنذ عام 2015، تحول إلى صراع واسع النطاق مصحوباً بشكل متزايد بعدم استقرار اقتصادي، مما ساهم في زيادة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وتنازلت الأزمات الإنسانية والتنموية، التي ألحقت أضراراً جسيمة بالاقتصاد والبنية التحتية المادية وتقديم الخدمات وأنظمة الصحة والتعليم، وكذلك النسيج الاجتماعي. حالياً، يعتمد ما يقدر بنحو 20.7 مليون شخص على المساعدات الإنسانية؛ وبالتالي، يشكل اليمن أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم. وقد احتلت البلاد المرتبة 178 من أصل 188 دولة في التصنيف العالمي لمؤشر التنمية البشرية.

لا تزال مستويات انعدام الأمن الغذائي في اليمن مرتفعة، حيث يعاني أكثر من نصف (56 بالمائة) سكان اليمن من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. وتعتبر الأسر في المناطق الريفية والمتأثرة بالصراع، والسكان النازحين، والأسر الصغيرة أو التي تعيلها نساء، والأسر التي لديها أرباب أسر أميين من أكثر الفئات تضرراً. ويعزى انعدام الأمن الغذائي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والبطالة وتعطل سبل العيش، والتي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية.

بينما يمكن للزراعة المحلية والإنتاج الحيواني والأسماك المساهمة في تحسين الوضع، إذ يغطي الإنتاج المحلي الفعلي لليمن حوالي 25 إلى 30 في المائة من احتياجاتها الغذائية الفعلية، وهناك اعتماد كبير على الواردات حيث، على سبيل المثال، يتم استيراد 90% من القمح المستهلك. كما أن للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة تأثير قوي على رفاهية الأسرة والطفل، ولا يزال الوضع المتدني للمرأة وضعف صحة الأم الإنجابية يؤثر على مستوى رفاه الأسرة.

من ناحية أخرى، تتوفر إستراتيجيات وطنية-بالإضافة إلى عدد من السياسات والخطط القطاعية - التي تستهدف الأمن الغذائي والزراعة ومصايد الأسماك والمياه والصرف الصحي والصحة العامة- لمعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الأمن الغذائي. في حين يُسهم الشركاء الدوليون في الحد من التدهور في الوضع التغذوي من خلال آليات المجموعات الإنسانية. إلا أن هناك حاجة ملحة لإيجاد نهج مترابط (متعدد الأنظمة، ومتعدد القطاعات، ومتعدد المستويات، ومتعدد أصحاب المصلحة)؛ ونهج مزدوج المسار يربط الاستجابة لحالات الطوارئ بالتنمية المستدامة؛ يضمن ملكية محلية ووطنية وقيادة سياسية لهذا النهج.

ويلاحظ التدهور الخطير للوضع من خلال مقارنة التقارير عن الوضع في اليمن؛ إذ يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن طفل يمضي دون سن الخامسة يموت كل تسع دقائق بسبب النزاع خلال العام 2021، حيث ارتفعت من كل 12 دقيقة في التقرير السابق لعام 2019 "تقييم تأثير الحرب على التنمية في اليمن".

## النُظْمُ الغدائية في اليمن: السياق الراهن

### الأطعمة الزرقاء

يعد القطاع السمكي من القطاعات الواعدة التي يعول عليها المساهمة في تحريك الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمن الغذائي ورفع مستوى التغذية في اليمن، إذ تمتلك اليمن شريطاً ساحلياً يمتد طوله إلى 2500 كم تقريباً يشرف على 10 محافظات ساحلية منها 3 محافظات على سواحل البحر الأحمر وهي "حجة الحديدية وتعز" والبقية على سواحل خليج عدن والبحر العربي وهي "لحج، وعدن، وأبين، وشبوة، وحضرموت، والمهرة وارخبيل سقطرى". كما تمتلك اليمن أكثر من 150 جزيرة تقع معظمها في البحر الأحمر، ومن هنا يأتي التنوع البيئي والمعيشي للثروة السمكية اليمنية السطحية منه والقاعية وكذلك الأحياء البحرية على امتداد الشريط الساحلي وشواطئ الجزر، وتشير نتائج الدراسات والأبحاث السمكية إلى وجود 350-400 نوع من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى، لم يستغل منها إلا 60 نوعاً تمثل 15-17% من إجمالي أنواع الأسماك المتواجدة في المياه اليمنية. كما أكدت تلك الدراسات أن القدرة الإنتاجية لهذه السواحل يصل إلى حوالي 350-400 ألف طن سنوياً في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي 200 ألف طن سنوياً، وبالتالي لا يزال هناك فرصاً استثمارية كثيرة ومتعددة سواء في مجال اصطياد الأسماك أو تسويقها وتصديرها أو في الصناعات الأمامية والخلفية من الاستثمار في مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد.

وفي إطار خطة التغذية متعددة القطاعات الهادفة إلى رفع مستوى التغذية في اليمن، والتي تتبناها سكرتارية رفع مستوى التغذية (SUN Yemen)، سعت الوزارة إلى إعداد تصور متكامل يهدف إلى تعزيز جانب التغذية من خلال حزمة من التدخلات والأنشطة المدروسة، والتي أشرف على إعدادها خبراء محليين ودوليين في مجال التغذية هدفت في مجملها إلى:

1. رفع مستوى الوعي بأهمية استهلاك الأسماك كغذاء يساهم في الحد من سوء التغذية؛
2. التوسع في تسويق الأسماك ومنتجاتها وتغطية المناطق التي لا تصلها المنتجات السمكية؛
3. ضمان الجودة السمكية من خلال رفع القدرات في كافة المراحل "إنتاج، تحضير، تسويق"؛

4. تعزيز سبل كسب العيش في المجتمعات الساحلية ودعم المرأة الساحلية من خلال حزمة من المشاريع الصغيرة التي تسهم في زيادة الدخل وتحسين سبل العيش للأسر؛
5. تعزيز دور الأبحاث السمكية بهدف الحفاظ على المخزون السمكي واستدامته؛
6. زيادة الانتاج السمكي من خلال تبني مشاريع الاستزراع السمكي وتشجيع التوسع في هذا المجال؛
7. تقديم برامج تغذية لشريحة صغار الصيادين المنتجين بهدف رفع مستوى الوعي التغذوي في المجتمعات الساحلية؛
8. تشجيع قطاع الأعمال وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المجال السمكي.

توفرت للقطاع السمكي خلال السنوات الماضية الكثير من الإمكانيات المادية والتوظيفات الاستثمارية، انعكست هذه الإمكانيات في الزيادة الملحوظة في الإنتاج، وقد اتخذت الإجراءات الكفيلة بتحديد وتطوير الخدمات الساحلية بجميع مكوناتها باعتبارها المركز الأساسي لتطوير عمليات الإنتاج بشكليه التقليدي والتجاري.

ونتيجة للتطور الملحوظ في الإنتاج السمكي فقد ارتفعت نسبة استغلال المخزون السمكي المتاح اصطياً من 19% إلى 57.5% عام 2006م. تتأثر معدلات استهلاك الفرد بثلاثة عناصر أساسية وهي (الإنتاج والصادرات والنمو السكاني)، وشهدت اليمن تطوراً في الإنتاج والصادرات وانخفاض معدل النمو السكاني من (3.7%) إلى (3.1%). تستند كافة القوانين الأساسية المطبقة في اليمن بالقواعد الصحية أثناء تداول وتحضير الأسماك والمنتجات السمكية للمنتجات الطازجة وكذا الأسماك المجمدة والمعلبات السمكية والأسماك المجففة والمملحة والمدخنة إلى قوانين وأنظمة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) وأيضاً إلى قواعد منظمة الصحة العالمية (WHO)؛ إلا أن هناك قصور من ناحية التطبيق وفقاً للمواصفات والمقاييس والرقابة على إنفاذ هذه القوانين.

ومع تطور نشاط الصادرات السمكية اليمنية إلى الخارج كان لا بد من مواكبة هذا التطور في تلبية الاشتراطات للدول المصدر إليها وخاصة المجموعة الأوروبية، إذ أن المواصفات والمقاييس اليمنية هي نفس المواصفات والمقاييس الأوروبية وتطبق حالياً كافة الإجراءات التي وافقت عليها المفوضية الأوروبية والتي أشرفت على تدريب وتأهيل الكوادر اليمنية في تطبيق هذه الاشتراطات من خلال القيام بالعديد من الدورات التدريبية لكوادر الوزارة وكذا الفنيين في مؤسسات ومصانع ومعامل القطاع الخاص في كل ما يتعلق بالشروط الصحية لإنتاج وتسويق المنتجات السمكية وشروط مراقبتها.

تلعب الأغذية التي تنتجها البيئة المائية دوراً خاصاً في التغذية بصفتها مصدراً للأحماض أوميغا-3 الدهنية الطويلة السلسلة، وهي حمض ايكوسابنتانويك (EPA) وحمض دوكوساها كسيانيوك (DHA)، المهمان للنمو الأمثل للمخ والجهاز العصبي للأطفال. وبالتالي، يتسم استهلاك الأسماك بأهمية خاصة خلال فترة الحمل وأول سنتين من

الحياة (مرحلة الألف يوم) بينما توفر العديد من الزيوت النباتية مصدراً بديلاً للأحماض الدهنية أوميغا-3.

ويركز الإهتمام المتزايد على المنتجات السمكية باعتبارها مصدراً للمغذيات الدقيقة مثل الفيتامينات والمعادن. ويصح هذا بشكل خاص بالنسبة للأنواع الصغيرة الحجم التي تُؤكل كاملة مع رأسها وعظامها، والتي قد تكون مصدر ممتاز للعديد من المعادن الأساسية مثل اليود، والسيلينيوم، والزنك، والحديد، والكلسيوم، والفوسفور، والبوتاسيوم، وكذلك الفيتامينات مثل فيتامين ألف ودال، وعدة فيتامينات من المجموعة باء.

من هنا، يمثل الإنتاج السمكي ركيزة أساسية لسد الفجوة الغذائية في إنتاج البروتين الحيواني، وأصبح الإهتمام بتنوع مصادر الإنتاج السمكي ضرورة ملحة وحتمية، باعتباره أحد المصادر المتجددة إذا أحسن استخدامها والمحافظة عليها، لضمان مساهمتها في توفير الأمن الغذائي و التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان في اليمن.

### الاستزراع السمكي في اليمن

يأتي الإهتمام بإنشاء المزارع السمكية كمصدر آخر لتعزيز الإنتاج من المصادر الطبيعية والحد من الاصطياد الجائر والحفاظ على المخزون السمكي. لقد ثبت بالفعل أن وحدة المساحة من المزارع السمكية تنتج أكثر من عشرة أضعاف مثلتها من المصائد الطبيعية مما يشجع على الاتجاه بجدية نحو هذا النوع من الاستثمار في القطاع السمكي.

واليمن إحدى الدول التي تعول بشكل كبير على الثروة السمكية باعتبارها رافداً مهماً من روافد الدخل القومي بعد النفط. لذلك تحرص الحكومة على الحفاظ على المخزون السمكي من خلال ترشيد عمليات الاصطياد، وتطوير جانب الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج والحفاظ على التوازن البيئي لهذه الثروة وتطوير القطاع بما يعزز التنمية المستدامة ورفع الاقتصاد الوطني وتعزيز التغذية وتوفير فرص عمل وتخفيف من مستوى الفقر والبطالة. ولاستدامة الثروة السمكية لابد من إدخال الاستزراع السمكي كمكون أساسي في التنمية المستدامة للموارد السمكية.

وتتملك اليمن مواقع كبيرة على طول الشريط الساحلي صالحة للاستزراع السمكي، وبالرغم من أن الاستثمار في إقامة مشاريع الاستزراع السمكية في اليمن محدودة، إلا أنها تعد تجارب ناجحة وذو جدوى اقتصادية واضحة.

وتسعى الحكومة لتطوير الاستزراع السمكي من خلال استحداث الإطار المؤسسي لإدارة وتنظيم وتوسيع إقامة مشاريع الاستزراع لما سيترتب عليه من دور كبير في زيادة الإنتاج السمكي والمساهمة في تعزيز ورفع مستوى التغذية.

### الجمعيات والتعاونيات السمكية

في اليمن، يشكل العمل التعاوني للعاملين في مجال الصيد البحري حاجة ملحة، وذلك لطبيعة مخاطر المهنة. ولما تمثله الجمعيات التعاونية السمكية من أطر مؤسسية تساهم في تنمية الصيد التقليدي وإدارة البنية التحتية

وخدمة الصيادين وزيادة الانتاج والتسويق السمكي والمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية الساحلية. نظراً لما تقدمه من تسهيلات، مثل توفير أدوات ومعدات الصيد، وخدمات الصيانة وتسويق الاسماك. وتقوم الجمعيات السمكية بدور مهم في مجال الرقابة والتفتيش البحري من خلال تشكيل اللجان البحرية من الصيادين للوقوف على القضايا المتصلة بالحفاظ على البيئة وحماية الثروة ومواردها من الأضرار والمخالفات، إضافة إلى الأعراف واللوائح المحلية المتبعة لدى الصيادين والتي يحقق التقيد بها وضعاً إيجابياً تجاه المساءلة. وقد شهد العمل التعاوني السمكي نمواً ملحوظاً، حيث انتشرت الجمعيات التعاونية السمكية على طول الشريط الساحلي والجزر اليمنية وتزايد عددها من ( 15 جمعية سمكية ) عام 1990م الى (135 جمعية ) حتى العام 2017م، وتزايد عدد الصيادين المنتسبين للجمعيات التعاونية السمكية ليصل عددهم الى (76 الف صياد).

### الاضرار التي لحقت بالقطاع السمكي نتيجة لاستمرار الصراع في اليمن

يعد القطاع السمكي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير نتيجة للصراع في اليمن، والتي القت بظلالها على كاهل القطاع واستهدفت كل البنى التحتية بشكل عام وموانئ ومراكز الإنزال والتصدير على وجه الخصوص على طول الشريط الساحلي الغربي للبحر الاحمر. حيث تم تدمير مواقع لانزال الاسماك باستهداف مباشر؛ و تعطيل المعامل المساعدة والمجمعات السمكية. إضافة إلى محاصرة الصيادين واستهداف قواربهم ومنعهم من الخروج للصيد؛ وإغلاق منافذ التصدير، الأمر الذي كبدهم خسائر كبيرة، نظراً لارتفاع تكاليف رحلات الاصطياد وتدني الأسعار. كما خسر حوالي 37 ألف صياد أعمالهم وهجّر العديد من السكان من قراهم الساحلية ومنعهم من النزول إلى البحر ومصادرة أدواتهم، مما هدد سبل العيش في مناطقهم وأصبح سكان السواحل إما نازحين أو عاطلين عن العمل. هذا بالإضافة إلى انقطاع التمويل المحلي لأنشطة القطاع السمكي. مما ألحق خسائر كبيرة بالاقتصاد الوطني كون القطاع السمكي يعد الركيزة الثانية بعد القطاع النفطي بالإضافة الى الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها أغلب المواقع السمكية في المحافظات الشرقية وأرخبيل سقطرى نتيجة للتغير المناخي والذي نجم عنه تكرار العواصف والأعاصير في فترات متقاربة.

### جهود الحكومة في تعزيز سبل العيش في المناطق الساحلية:

ارتفعت درجة المخاطر في المناطق الساحلية إلى مرحلة الطوارئ، وتسعى الحكومة لتنفيذ حزمة من الأولويات التي تم تضمينها في إطار خطة إستراتيجية تستوعب كل المراحل بدءاً بمرحلة الصمود والتعافي لتوسيع فرص العمل والدخل لكافة الصيادين للوصول إلى رزق مستدام يمكنهم من التعافي لتوفير مستلزمات النهوض؛ نحو تنفيذ مراحل أخرى استراتيجية تستهدف إعادة البنى التحتية وتنشيط الدورة الاقتصادية، ولتوفير سبل العيش للسكان في السواحل من أجل جعلهم أقل عرضه وأكثر قدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية بحيث تشمل التدخلات:

- تعويض الصيادين المتضررين ودعمهم بامتلاك أدوات الصيد مثل الشباك والقوارب وإصلاح ما تضرر

منها:

- مساعدة الأسر الأشد تضرراً في السواحل بما فيها المرأة الساحلية؛
- دعم سبل المعيشة المرتبطة بالدخل ونتاج الغذاء؛
- زيادة دعم برامج الأشغال العامة لتشغيل الشباب في البني التحتية وتطوير مهاراتهم في استخدام المعدات الحديثة والحفظ والتبريد والنقل والتسويق؛
- التعاون مع المنظمات الدولية لتجاوز أزمة التمويل، والتي ما تزال بحاجة لرفع مستوى التنسيق والتعاون والشراكة، وتمثل خطة التغذية متعددة القطاعات أحد أهم الآليات التي تبنتها الحكومة لحشد التمويل وبناء قدرات القطاع السمكي.

## الأطعمة الخضراء

تنتهج البلدان المنطوية تحت حركة رفع مستوى التغذية (SUN Movement) النُظم الغذائية كمفهوم جديد لتعزيز التغذية وتنوع مصادرها، وتهدف من خلال القطاع الزراعي الى زيادة اسهاماته في التغذية الى أقصى حد ممكن، وتحريك القطاعات الكامنة لتفعيلها في زيادة إنتاج المحاصيل والسلع الزراعية بما يعزز التغذية والصحة في دعم سبل معيشة السكان في كافة المناطق وخصوصاً الريفية منها، ونشر الوعي التغذوي في أوساط المزارعين والأسر الفقيرة بما يحسن تغذية أفرادها بمن فيهم الفئات الأضعف كالنساء والأطفال.

وفي اليمن، يمثل تراجع الإنتاج الزراعي والذي بلغ معدل النمو فيه 2% فقط مع نمو سكاني يقدر (3.5%) خطراً على الاستقرار الاقتصادي في اليمن، الذي يشير لوجود فجوة بين النمو السكاني والزراعي، ويمثل انخفاض النمو في هذا القطاع مؤشراً لمخاطر اقتصادية وانتشار للفقر والمجاعة بين السكان.

وفي هذا الصدد تسعى الحكومة الى زيادة معدلات النمو الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي و التغذوي ومكافحة الفقر من خلال إنتاج سلع غذائية للاستهلاك والتسويق وتحسين وتنوع مصادر التغذية وزيادة الاعتماد على الموارد الغذائية وتحسين الدخل وفرص الحصول على أغذية وتحسين العلاقة بين المستهلكين ومصادر الأغذية.

وتحدد الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2012-2016 المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن: بالإنتاجية المنخفضة؛ وتقلص الاستثمارات العامة؛ وضعف تمكين المرأة الريفية، التي تعتمد عليها معظم متطلبات إدارة الأسرة والصحة والتغذية. وتشير الاستراتيجية الى ان هذه العوامل الثلاثة تتسبب بازدياد معدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الريفية على المستوى المحلي، كما تؤدي للاعتماد على واردات الغذاء، وبالتالي التعرض لصدمات ارتفاع الأسعار في الاسواق الخارجية وتذبذب العرض على المستوى العام.

ويتطلب الأمر تنمية مستدامة للقطاع الزراعي، عبر رفع مستوى الاستثمار والدعم التشريعي والقانوني لتحقيق معدلات تتسق مع النمو السكاني لتغطية الاحتياجات المتزايدة وتخفيض المستورد من الغذاء و الوصول لمستويات افضل من الامن الغذائي والتغذوي والنمو الزراعي المستدام.

كما يتطلب الأمر تعزيز قدرات المزارعين في المناطق الريفية على الصمود وتسخير مواردهم لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل والسلع بما فيها الحبوب و الفواكة والخضار وتربية الحيوانات، بدلاً من التركيز بشكل حصري على زراعة المحاصيل الربعية لبيعها في الاسواق.

هذا بالإضافة لدعم وتحسين سبل المعيشة والوصول إلى الغذاء الكافي والمستمر بما يحسن الوضع الاقتصادي للأسر والمجتمعات على حد سواء باعتبار الزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل لكثير من الأسر خصوصاً في المناطق الريفية وبما يمكنها من تغطية احتياجاتها من الموارد الغذائية الغير منتجة لديهم، الى جانب القدرة على الوصول الى الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة المأمونة.

### أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

الزراعة في اليمن ليست قطاعا اقتصاديا فقط ولكنها أسلوب حياة لها وظائف اقتصادية واجتماعية وبيئية كما أن القطاع الزراعي يعد القطاع الإنتاجي الأهم بين مختلف القطاعات الاقتصادية حالياً وعلى المدى الطويل ويتضح ذلك من خلال مساهمته بحوالي 17.6% من إجمالي الناتج المحلي كأكبر قطاعات الاقتصاد القومي، وإذا ما أضيف إليه مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بأنشطة زراعية مثل (النقل، التجارة، التصنيع، الخ) فأن أهمية هذا القطاع ستزداد من خلال الآتي:

- ارتباط حوالي 73.5% من السكان بالقطاع الزراعي لارتباط معيشتهم في الريف سواء كانوا يعملون في الزراعة بشكل مباشر أو يعملون في الخدمات والحرف والصناعات التي تخدم سكان الريف والحضر على حد سواء؛
- تشغيله لأكثر من نصف قوة العمل في البلاد أي بحوالي 52% من القوى العاملة، لكون هذا القطاع الأكثر استيعاباً وتوفيراً لفرص العمل واحتواءه للقوى العاملة بتوفير فرص عمل لنسبة كبيرة من العمالة المحلية؛
- توفيره جزء كبير من احتياجات السكان الغذائية، وفي ظل معدل النمو السكاني 3.02% سنوياً الذي يحتم على الحكومة بتنمية هذا القطاع بمعدلات أكبر من معدلات نمو السكان لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان وتخفيض المستورد من الغذاء حالياً؛
- يساهم القطاع الزراعي بحوالي 17.6% من إجمالي الناتج المحلي؛ وتبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو 1.609 مليون هكتار أو ما نسبته 2.9% من المساحة الكلية؛
- يتحمل القطاع الزراعي مسؤولية كبيرة في الحفاظ على البيئة والتوازن البيئي من خلال زيادة المساحة الخضراء وحمايتها، واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية التي تدهورت وزادت من رقعة مساحة الجفاف والتصحر وفقدان عناصر الخصوبة في التربة؛
- يعتبر القطاع الزراعي عاملاً مستقرراً نسبي للسكان وعاملاً محملاً للهجرة الداخلية وعاملاً لتقليص معدلات

المشاكل الاجتماعية والاقتصادية (الجريمة والانحراف) واستغلال قدرات وطاقت خلاقة؛

■ يشكل جزء كبيراً من الصادرات الغير نفطية.

إن للنمو الزراعي آثار ايجابية للحد من الفقر ومستوى الأمن الغذائي من خلال:

■ توفير الطعام الكافي والمتنوع، وتحقيق دخل أعلى.

■ الحد من الفقر وحدوث المجاعات وحالات سوء التغذية،

■ خلق فرص عمل لشريحة كبيرة من العمالة،

■ المحافظة على التنوع البيولوجي.

■ المساهمة في تلبية الاحتياجات الانسانية، والمتطلبات الاساسية للصمود الريفي وتعزيز سبل المعيشة،  
وينعكس ذلك في تحسين المستوى المعيشي والتغذوي للأسر وتقليل نسبة الفقر.

■ زيادة المساهمة في الناتج المحلي

■ توفير المواد الخام من المنتجات الزراعية المحلية بما يعزز تطوير الصناعات الغذائية، والحد من استيراد  
المصنوعات الغذائية وتشجيع استخدام المنتجات المحلية.

ويعتبر دور القطاع الزراعي في خطة التغذية متعددة القطاعات 2023/2021، في زيادة مستوى الانتاجية للمحاصيل الرئيسية (الحبوب، الخضروات، الفواكه)، وتعزيز مصادر الدخل للأسر الزراعية المنتجة، وتحسين جودة الأغذية المستهلكة نوعاً وكماً. والتي سيستفيد منها صغار المزارعون في مختلف محافظات الجمهورية. واحتوت الخطة على ستة اهداف مباشرة تنطوي تحت كل هدف مجموعة من الانشطة المختلفة لتحقيق هذه الاهداف.

المرأة الريفية وتأثرها بسوء التغذية

تحظى المرأة الريفية باهتمام دولي ووطني خاص ينطلق من كون المرأة الريفية هي التي تتحمل معظم أعباء العمل في المنزل كما ان لها دوراً مهماً في العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، حيث تقوم بأنشطة واسعة النطاق تشمل إنتاج الغذاء والتصنيع الغذائي والتسويق. وهي اكثر تأثراً بنتائج نقص التغذية أو انعدام الأمن الغذائي. وتشير الاستقصاءات الى ان هناك تحديات هامة تواجهها النساء الريفيات في مجال الزراعة منها:

■ عدم توفر مياه الشرب الكافية، وصعوبة الحصول على مياه الري.

■ عدم تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الأخرى بالمستوى المطلوب للنساء الريفيات، ومحدودية التدريب.

■ محدودية التمويل من الحكومة والمؤسسات الدولية والمانحين لبرامج تنمية المرأة الريفية.

■ قلة عدد النساء اللواتي لديهن ملكية رسمية لقطع الأرض وصعوبة حصولها على القروض.

■ العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة والتي تحد من مشاركة النساء في المشاريع، والجمعيات، والتعاونيات التنموية.

■ محدودية الدراسات والبحوث والبيانات المتعلقة بدور المرأة الريفية في الزراعة. اذا فهناك حاجة إلى تمكين المرأة الريفية بشكل يؤهلها للتأثير والمشاركة في صنع القرارات حول القضايا التي تؤثر على حياتها خصوصا في الجانب التغذوي، وهناك حاجة للتوعية بقضايا النوع الاجتماعي في عملية صنع القرار على مختلف المستويات.

### مميزات الاستثمار في القطاع الزراعي:

- توفر رقعة زراعية صالحة للزراعة، بمساحة الصالحة للزراعة تقدر 1.5 مليون هكتار.
  - تحسن معدلات الهطول المطري السنوي في ظل التغيرات المناخية ويوفر هذا التحسن كميات مياه إضافية للري تشجع على جذب الاستثمار إلى هذا القطاع الهام.
  - وجود تنوع مناخي كبير يوفر فرص ملائمة لتنوع المشاريع الزراعية (النباتي والحيواني).
  - توافر المواد الأولية بكميات كبيرة لقيام المشاريع الزراعية.
  - وجود كادر فني زراعي مدرب ومؤهل لإنجاح المشاريع الزراعية.
  - امتلاك كثير من المنتجات الزراعية اليمنية للميزة النسبية التنافسية.
  - تتوافر في اليمن الأيدي العاملة المتميزة بمهاراتها العالية وقدرتها التنافسية ورخص كلفتها.
  - التحسن المستمر في خدمات الإرشاد الزراعي والوقاية وصحة الحيوان.
  - الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة بالقطاع الزراعي سواء من حيث توجيهها لاستصلاح الأراضي الزراعية أو التسهيلات الائتمانية والتسويقية المقدمة للمزارعين وللمستثمرين في هذا القطاع.
  - التوجه الجاد للحكومة لرفع نسب الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الهامة، ولتحقيق ذلك أقامت الحكومة عدة مشاريع وخدمات مؤسسية لزيادة الاستثمارات الزراعية في إنتاج تلك المحاصيل.
  - المنافسة في القطاع الزراعي منخفضة نسبيا.
- واحتوت خطة التغذية متعددة القطاعات على ستة أهداف تضم مجموعة من الأنشطة المختلفة، وهي:

1. رفع قدرات الكادر الزراعي الذين يقدمون خدمات زراعية حساسة للتغذية؛
2. زيادة الإنتاجية وتحسين جودة وتنوع المحاصيل الزراعية؛
3. زيادة الإنتاجية وتحسين صحة وجودة الثروة الحيوانية؛
4. رفع كفاءة الري المستدام وإدارة المياه على مستوى المزرعة؛
5. دعم ورفع مستوى إنتاج الأغذية المحدود النطاق وعملية تجهيزها وتجارة التجزئة؛
6. زيادة مستوى الفهم والوعي حول ممارسات التغذية الجيدة وسلامة الأغذية والنظافة.

## الاثار الصحية والاجتماعية للقات خصوصا على الفئات الأضعف " النساء والاطفال "

يؤثر القات على الصحة بأشكال متعددة حيث يعمل على رفع الضغط وانخفاض وزن المواليد والرضع عند تناول المرأة الحامل للقات؛ وهو احد مسببات السرطان نتيجة الاستخدام المفرط للمبيدات المتعددة اذ يعتبر استعمال المبيدات الحشرية والفطرية شائع جدا في إنتاج القات، ولا يتم استخدام تلك المبيدات وفقاً للمعايير العالمية المسموح باستخدامها في المنتجات الزراعية، كما انه يستنزف ميزانية الأسرة ومضيعة للوقت.

زادت المساحة المزروعة بالقات اكثر من 13 ضعفا خلال الثلاثة عقود الماضية، مما أدى إلى تناقص المساحات المزروعة بالسلع الغذائية والتصديرية مثل البن والفواكه والخضر والنرة الرفيعة، ففي عام 2019 بلغت المساحة المزروعة بالقات نحو 167 ألف هكتار بما يمثل 15% من إجمالي المساحة المحصولية و 28% من المساحة المروية ويستهلك القات كميات هائلة من المياه المحدودة، مما يقلل من الكميات المتاحة للمحاصيل الإستراتيجية والسلع ذات القيمة العالية والتي تسهم في توفير النقد الأجنبي وتحسين ظروف الأمن الغذائي في البلاد حيث يستهلك القات 23% من إجمالي استهلاك المياه و 25% من استهلاك المياه في الزراعة. كما ان الاستهلاك المتزايد للقات يساهم بشكل كبير في تعميق مشكلة الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي واحد المسببات الرئيسية لانتشار سوء التغذية في اوساط المجتمع اليمني.

ان انتشار استهلاك القات يشكل ظاهره خطيرة خصوصا على مستوى الأسر الغير مؤمنة غذائيا. وخفض الطلب عليه هو التحدي الأضعب الذي يواجه اليمن لارتباطه الوثيق بالأبعاد الاجتماعية كما ان تشجيع المحاصيل البديلة للقات يتطلب مجهودات كبيرة لتحسين ربحية وتنافسية تلك المحاصيل، وفي سبيل مواجهة هذه التحديات يستلزم إنشاء نظام مؤسسي للتعامل الشامل مع كل الموضوعات المعقدة والمتشابكة للقات في المدى القصير والبعيد.

## اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي :

حددت الإستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2012-2016 المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن فيما يلي:

- إنتاجية منخفضة "على الرغم من التحسينات الأخيرة في كفاءة استخدام المياه".
- تقلص الاستثمارات العامة "بما في ذلك الاستثمارات في الخدمات والبحوث والإرشاد الزراعي".
- ضعف تمكين المرأة الريفية "مع أنها تقوم بثلاثة أرباع العمل الزراعي وجميع متطلبات إدارة الأسرة والصحة والتغذية".

وتشير الاستراتيجية الى ان هذه العوامل الثلاثة تتسبب بازدياد معدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الريفية على المستوى المحلي، والاعتماد على واردات الغذاء وبالتالي التعرّض لصدمات ارتفاع الأسعار في الاسواق الخارجية وتذبذب العرض على المستوى العام. ومن المشاكل والمعوقات الأخرى:

- ضعف الموازنة المعتمدة للقطاع الزراعي.

- شحة الموارد الطبيعية كالمياه وقلة المساحة الصالحة للزراعة لعدة اسباب مثل الزحف الصحراوي والجفاف.
- التغيرات المناخية اثرت بشكل كبير على الانتاج الزراعي بشكل مباشر خلال الآونة الاخيرة.
- تفتت الحيازات الزراعية وهذه المشكلة يعاني منها القطاع الزراعي في غالبية الدول النامية.
- زيادة المساحة المزروعة بالقات على حساب المحاصيل الغذائية الاخرى.
- ضعف التدريب والتأهيل للكادر الفني الزراعي.

ان مواجهة هذه التحديات التنموية المتعلقة بالقطاع الزراعي وبالإننتاج الغذائي في اليمن تحتم توجه سياسي حقيقي و تضافر الجهود الرسمية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص في اليمن الى بذل المزيد من الجهود لدعم و حماية هذا القطاع وكافة المرتبطين به، للوصول لمستويات افضل من الامن الغذائي والتغذوي والنمو الزراعي المستدام.

### قطاع التعليم والحماية الاجتماعية

تحاول الحكومة الاستجابة للحاجات الملحة والطارئة والمستجدة على الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بتوفير الحلول والتدخلات المناسبة. إذ تنتهج سياسات تهدف لإدماج مجموعة من البرامج المراعية للتغذية، منها: تعزيز الجانب التوعوي والتثقيفي، تطوير المناهج لتحمل رسائل ترفع من مستوى التغذية، وكذا تقديم الحوافز التغذوية.

كما تعمل الحكومة في ضوء سياساتها واستراتيجياتها وخططها الخمسية والسنوية على توفير الحوافز من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة لإتاحة الفرص للالتحاق بالتعليم بصورة عامة، ودعم تعليم الفتيات على وجه الخصوص، لتشجيعهن على الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه. ومن هذه الأنشطة مشروع التغذية والخاص بدعم تعليم الفتاة في المناطق الريفية والفقيرة.

ويعتبر مشروع التغذية إحدى مشاريع دعم تعليم الفتاة في المناطق الريفية والفقيرة في محافظات الجمهورية، لسد الفجوة في التعليم بين الجنسين (ذكور، إناث)، والحد من التسرب عبر صرف مواد غذائية للطلبات، لتشجيع الأسر على الدفع بالفتيات إلى التعلم، وتساهم في التخفيف من الفقر عموماً والأمن الغذائي بصورة خاصة. ؛ كما تسعى الوزارة لتوسيع نطاق التغذية في المدارس من خلال توسيع تقديم الوجبات المدرسية إلى جوار توزيع البسكويت للطلاب وتوفير المكملات الغذائية للفتيات اليافعات. بالإضافة إلى إعادة تأهيل المرافق الصحية في المدارس وتوفير المياه الآمنة والبيئة الصحية في المدارس والحد من إنباش الأمراض. وتشمل خطة التغذية متعددة القطاعات التدخلات التالية:

توسيع نطاق تدخلات الحماية الاجتماعية: التي تمثل أحد أهم ركائز تدخلات الخطة القطاعية وخطة مجابهة هزال الأطفال، إذ تشمل التحويلات النقدية المشروطة، وتقديم حوافز نقدية مشروطة لأسر الطالبات، ونموذج متكامل للمساعدة والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، وقسائم نقدية للأسرة تستهدف 1000 يوم (فترة الحمل والرضاعة للأم)؛ وتوفير وتوسيع نطاق برنامج التغذية التكميلي الشامل؛ وكذلك المساعدة الغذائية العامة بالسلال الغذائية للفئات الأشد ضعفاً؛ ومشروع القسائم النقدية الذي يستهدف بشكل خاص تحسين الاستهلاك الغذائي للفواكه والخضروات على مستوى الأسرة؛ والتحويلات النقدية المشروطة للتغذية (CCT)؛ والاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن (YECRP) لمنع المجاعة - (المنح المالية والمساعدات الفنية).

توسيع نطاق تدخلات التغذية في المدارس: التي تشمل إنشاء مطابخ صحية للوجبات المدرسية؛ وترميم المرافق الصحية في المدارس وتزويدها بالمياه ومستلزمات النظافة، وكذلك توفير المياه الصالحة للشرب؛ بالإضافة للتدخلات الرامية لتحسين تغذية الفتيات وتغيير السلوك الإيجابي نحو التغذية الصحية عبر استهداف مجالس الآباء والأمهات والمجتمع المحيط بالمدرسة. وتتلخص أنشطة المستهدفة في الخطة فيما يلي:

- توفير مكملات المغذيات الدقيقة للطلاب، ومنها الحديد والفولات؛
- التخلص من الديدان للطلاب، وتوفير الأدوية لعلاج داء البلهارسيا؛
- تقديم البسكويت اليومي للطلاب؛
- تقديم الوجبة المدرسية اليومية للطلاب والعاملين في المدرسة؛
- توفير حقيبة النظافة للطلاب (بنين وبنات)؛
- ترميم وزيادة كمية ونوعية مرافق الصرف الصحي في المدارس وتوفير خزانات المياه؛
- توفير المياه الصالحة للشرب النظيفة للمدارس المستهدفة من خلال المعالجة بالكور وتوفير خزانات مياه الشرب؛
- تطوير وطباعة وتوزيع المواد التعليمية حول الصحة والتغذية لتحسين قدرة العاملين في مجال الصحة المدرسية والمتطوعين؛
- تدريب المشرفين الصحيين على التوجيه لتنمية قدرات العاملين الصحيين بالمدارس في تحسين الحالة التغذوية والصحية للأمهات والأطفال؛
- التوعية المجتمعية لتحسين الحالة التغذوية والصحية للأمهات والأطفال لفرق التواصل المجتمعي عبر المدارس على مستوى المحافظات والمدريات؛
- تدريب فرق التوعية المجتمعية وممثلي المدارس على مستوى المراكز المركزية والمحافظات والمدريات على توعية المجتمع بالتغذية والصحة لفرق التوعية وممثلي المدارس؛
- إعداد وتنفيذ برامج توعية خاصة بالمناطق المصابة بالأمراض المعدية مثل الكوليرا والملاريا وحى الضنك عبر المدارس؛

- تطوير وطباعة ونشر المواد الغذائية والتثقيف الصحي/التوعية للمجتمع؛
- إنشاء مجالس أولياء الأمور لزيادة مشاركة المجتمع على نطاق أوسع وخدمات التوعية من أجل الدعم التربوي والنفسي والاجتماعي للطلاب؛
- تقديم الدعم الفني والمالي لتعليم الفتيات وزيادة الالتحاق؛
- حوافز نقدية مشروطة لأسر الطالبات؛
- توظيف وتدريب معلمات ريفيات في المناطق ذات الأولوية.

### زيادة تدخلات المياه والنظافة والصرف الصحي

تعمل الحكومة بالتنسيق مع المنظمات الدولية والطوعية العاملة في هذا المجال لتوفير الدعم اللازم لمؤسسات المياه والصرف الصحي للخروج من العجز الذي أصابها بسبب ضعف الإيرادات الناتجة عن عدم قدرة المشتركين في تسديد مديونياتهم في ظل تدهور اوضاعهم الاقتصادية، والناتجة عن العجز في دفع رواتبهم، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية اليومية، وعدم قدرة الدولة في توفير الدعم المالي لتشغيل وصيانة منظومة المياه والصرف الصحي وإيصال المياه للمشاركين. وبسبب توقف محطات الكهرباء الحكومية عن العمل خلال الفترة الماضية الأمر الذي أعاق عملية ضخ المياه إلى المنازل وتسبب بعدم حصول المشتركين على خدمات المياه والصرف الصحي كونها تعتمد كلياً في ضخ المياه على منظومة الشبكة الوطنية للكهرباء.

وتشمل تدخلات خطة التغذية متعددة القطاعات ما يلي:

- تحسين قدرة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة على التنسيق متعدد القطاعات والاستجابة للطوارئ؛
- زيادة توافر المياه الصالحة للشرب مع إعطاء الأولوية للسكان المعرضين لسوء التغذية؛
- تأكد من إجراء اختبار المياه بانتظام؛
- تحسين الوعي والممارسات الصحية للمجتمعات مع التركيز على النساء؛
- دعم التشغيل المستمر لنظام معلومات إدارة الموارد المائية؛
- توفير المياه الصالحة للشرب للنازحين لـ 3 ملايين نازح؛
- إعادة تأهيل وصلات / خطوط شبكة المياه التي تضررت جزئياً من جراء الحرب؛
- زيادة الوصول إلى خدمات الصرف الصحي الآمنة للنازحين داخلياً (IDPs)؛
- زيادة الوصول إلى الصرف الصحي المحسن والبيئات الآمنة والصحية بيئات، بما في ذلك تحسين إدارة النفايات والبيئات الساحلية والبحرية؛
- مراقبة جودة محطة معالجة مياه الصرف الصحي عن طريق اختبار غلات محطات الصرف الصحي وتقييم مدى ملاءمة استخداماتها أو التخلص منها بأمان؛

- إنشاء وحدات معالجة مياه الصرف الصحي للمستشفيات والوحدات الصحية بطريقة علمية سليمة بيئياً قبل تصريفها إلى شبكة الصرف الصحي؛
- إجراء اختبارات جودة مياه الشرب المنتظمة للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص التي توفر مياه الشرب وربط الاختبار بالآليات (حسب الأنشطة الأخرى) لمعالجة مخاوف جودة المياه؛
- تدريب للفرق الميدانية في مجال الكلورة والإصحاح البيئي والتوعية المجتمعية مع التركيز على المناطق الريفية الأكثر حرماناً من خدمات المياه والصرف الصحي، مع التركيز على تدريب النساء.

## حوارات النظم الغذائية

خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2021م، نظمت السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن عدة حوارات وطنية؛ شملت المسار الأول والثاني والخامس من مسارات النظم الغذائية؛ والتي تركز على التحول نحو أنماط استهلاك صحية ومستدامة، وتوفير الغذاء الصحي للجميع في كل الأوقات، وكذلك صمود النظم الغذائية في وجه الأزمات. وعمل فريق تنظم الحوارات على دعم المشاركين خلال اللقاءات الحوارية على إيجاد حلول عملية تتواءم مع متطلبات السياق الراهن في البلاد، مع الأخذ في الاعتبار الفرص الراهنة والمستقبلية لدعم مرونة النظم الغذائية في اليمن. وقد ركزت الحلول المقترحة على:

- تعزيز التنسيق والشراكة من أجل تحسين النظم الغذائية والتخفيف من أزمة الغذاء الراهنة في البلاد؛
- معالجة أوجه عدم المساواة-الهيكلي والاجتماعية والجنسانية- في الوصول إلى واستخدام الموارد والمعرفة والأصول والتكنولوجيا والأسواق /سلاسل القيمة؛
- تعزيز قدرات وموارد المزارعين والصيادين والنساء والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للمشاركة بفعالية على طول النظام الغذائي؛ من الإنتاج إلى الاستهلاك، وتزويدهم بالأدوات والتقنيات والخدمات الاستشارية اللازمة وتعزيز مشاركتهم مع القطاع الخاص؛
- إدارة المخاطر والأمن على جميع المستويات -الفرد والمجتمع والحكومة والأنظمة؛
- تنسيق السياسات والبرامج والاستثمارات (بما في ذلك المعونة) بين جميع أصحاب المصلحة، بقيادة الحكومات؛
- استكشاف التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) لحشد التمويل للمبادرات التي تعاني من نقص الموارد لإحداث تغيير إيجابي في النظم الغذائية؛
- تغيير السلوك والممارسات غير الصحية على طول خط سلاسل القيمة، من الإنتاج إلى الاستهلاك؛
- التعرف على الممارسات الزراعية الضارة مثل الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات والري المفرط التي تسهم في تدهور التربة وقلوية التربة والتعرية وتهدد النظم الغذائية المستدامة.

كانت الحوارات تركز في مجملها على المحاور التالية:

1. بناء الأنظمة الوطنية، من خلال تعزيز البنية التحتية والمعلومات والتواصل والتنسيق والتعلم؛
2. القضاء على الجوع في اليمن، من خلال الحد من مستويات إنعدام الأمن الغذائي ورفع مستوى الدخل؛

3. الوصول إلى الغذاء المغذي والصحي، وخاصة للفئات الأكثر عرضة للخطر مثل النساء (الأمهات واليا فعات) والأطفال وكبار السن؛
4. سلامة الغذاء، على طول سلاسل القيمة للنظم الغذائية (من البذرة إلى المائدة)؛
5. السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية لتعزيز التدخلات والرقابة على الغذاء (من الإنتاج إلى الاستهلاك)؛
6. التكامل والتنسيق الفعال عبر الشراكات الإستراتيجية بين الحكومة والمجتمع والشركاء الدوليين لبناء نظم غذائية مستدامة؛
7. رفع الطلب على الغذاء الصحي والمغذي، وتغيير السلوك والممارسات نحو تغذية صحية.

### رؤية لنظم غذائية مستدامة في بحلول عام 2030

ترسم مخرجات حوارات النظم الغذائية في اليمن ملامح للمستقبل القريب في البلاد؛ إلا أنها أيضاً تؤسس للتدخلات الإستراتيجية. تتخذ هذه المخرجات شكل مجموعات العمل الوطنية، التي تتكامل ضمن تحالفات وطنية هادفة؛ إذ يحمل كل تحالف على عاتقه مهمة التغيير نحو النظم الغذائية الصحية والمستدامة. كما تمثل هذه التحالفات الوطنية نواة للتواصل والشراكات العالمية والإقليمية مع التحالفات الشبيهة ذات الصلة على المستوى الإقليمي والعالمي. إن هذه التحالفات الوطنية هي وليدة الحاجة الملحة على المستوى الوطني؛ كما أنها امتداد للجهود الدولية الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمتاز هذه التحالفات بما يلي:

1. تعمل هذه التحالفات على تحديد الفجوات والصعوبات من أجل إيجاد مسارات الحلول المناسبة والكفؤة والفعالة؛
2. تشكل مركز للحد من التدخلات والسياسات المجزأة وغير المتكاملة؛
3. تمثل منصات للحوار الوطني في المجالات المواضيعية ذات الصلة؛
4. منصة لكافة الشركاء وأصحاب المصلحة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين؛
5. تسهم هذه المنصات في تجاوز إشكاليات التنسيق المتعلقة بالوضع الراهن في البلاد الناجم عن الإنقسام السياسي وتعدد سلطات الأمر الواقع؛ إذ تمثل هذه التحالفات منصات فنية وطنية تهدف لخدمة الناس في كل أرجاء البلاد؛
6. تنسيق جهود التعافي الدولية والوطنية والمحلية. إذ يتطلب التعافي موارد وتنسيقاً هائلين لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية.
7. تعزز الاستثمار في صحة الإنسان والتعليم من أجل التنمية المستدامة طويلة الأجل؛ إذ أن التركيز على بناء القدرات البشرية يمكن أن يبدأ في تعويض هذه الخسارة التي مُنيت بها البلاد خلال العقد السابق، ويؤدي إلى تحسينات كبيرة في المستقبل؛

8. توسيع نطاق الاستثمار في تمكين المرأة لإطلاق إمكاناتها من خلال الانتعاش الشامل؛
  9. توسيع نطاق الاستثمار في تمكين الشباب لإطلاق إمكاناتهم وتشجيعهم والاستجابة لتطلعاتهم وطموحهم وليس فقط الاكتفاء بالنظر إلى الاحتياجات الملحة لهم؛
  10. التركيز على الأمن الغذائي في ظل قيود القيود الزراعية في اليمن. مع تزايد عدد السكان والعديد من التحديات الجغرافية، حيث يعتمد اليمن على الواردات من أجل الغذاء بشكل كبير؛
  11. توسيع نطاق الاستفادة من القطاع الخاص لضمان النمو والتوظيف والتمويل؛ خاصة في ظل محدودية الموارد الحكومية، سيكون للقطاع الخاص والمجتمع المدني أهمية خاصة في دعم التعافي بعد الصراع؛
  12. اتخاذ نهج متكامل للتعافي بعد الصراع، يركز على تطوير الأنظمة باتباع نهج تكاملي لإحداث تغيير مستدام.
- ومن ناحية أخرى تركز هذه التحالفات على استهداف المجالات الأساسية التالية:
1. الاستثمارات الزراعية والسمكية: التركيز على تحسين الوصول والوفرة والحد من انعدام الأمن الغذائي؛
  2. التنمية الاقتصادية: التركيز على زيادة الاستثمار والإنتاجية مع الاستفادة من مصادر التمويل المتنوعة؛
  3. تمكين الفئات الأكثر ضعفاً (المرأة والطفل): إظهار تأثير تحسين صحة المرأة والطفل وتعليمهما ومشاركتهما في الاقتصاد والمجتمع على المدى البعيد؛
  4. الشراكات التنموية الإستراتيجية: سياسات شفافة وفعالية حكومية وشراكات فعالة بين القطاعات المتعددة: العام والخاص والمجتمع والشركاء الدوليين في تطوير البنية التحتية؛
  5. القدرات البشرية: معالجة التنمية البشرية، ولا سيما صحة السكان والتعليم؛
  6. الجودة: سلامة الغذاء من البذرة إلى المائدة.

## المواضيع ذات الأولوية

ركزت الحوارات الوطنية في مجملها على: الأطعمة الزرقاء؛ والأطعمة الخضراء؛ والتغذية والصحة وسلامة الغذاء، والصمود في حالات الأزمات. وحددت هذه الحوارات عدداً من الموضوعات ذات الأولوية التي، عند العمل عليها، ستشكل مساراً تحولياً نحو نظام غذائي مستدام ومرن ومنصف. فيما يلي وصف موجز للمواضيع ذات الأولوية التي انبثقت عن الحوارات الوطنية في اليمن، والتي اتخذت شكل مجموعة من التحالفات التي اتفق المشاركون في الحوارات الوطنية على ضرورة تأسيسها كآليات للمناصرة والمتابعة والتنفيذ.

لقد تم إعداد هذه التحالفات من خلال مجموعات العمل الفنية المشاركة في حوارات النظم الغذائية. إذ عملت السكرتارية على إعداد أدوات عمل للمجموعات لمساعدة الفرق الفنية على العمل بشكل جماعي فاعل. ولقد وضعت أدوات العمل الإطار العام للمخرجات، من خلال تشجيع المشاركين على تحديد الغايات والأهداف والسياسات

العامة للتحالفات؛ وكذلك وضع تصور مختصر حول السياق الراهن والإطار المنطقي والمخرجات المتوقعة للتحالفات الوطنية. وفيما يلي مخرجات مجموعات العمل حول تصوراتهم لهذه التحالفات.

## الموضوع ذو الأولوية 1: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية

### 1.1 - التحالف الوطني لآليات الحماية الاجتماعية والقضاء على الجوع

الغاية العامة للتحالف: تطبيق آليات وطنية لمنظومة الحماية الاجتماعية في اليمن.

#### الأهداف التفصيلية للتحالف:

1. رفع جاهزية قطاع الحماية الاجتماعي؛
2. تعزيز القدرات والسياسات والخطط لمبادئ الحماية الاجتماعية في جميع القطاعات؛
3. زيادة التركيز على بناء القدرات؛
4. زيادة الوعي بمبادئ العدالة الاجتماعية.

#### الإجراءات التنفيذية

1. دعم مشاريع التنمية وتعزيز البنية التحتية؛
2. مطالبة الجهات ذات القرار بتنفيذ مبدأ العدالة ضمن الأطر القانونية والالتزام بتطبيق القوانين الدولية مثل قانون حقوق الانسان وتطبيق العدالة الاجتماعية.
3. تنفيذ مشاريع ذات جدوى اجتماعية واقتصادية؛
4. إعادة فتح محلات ومنافذ للقطاع العام مثل (المؤسسة الاقتصادية)؛
5. توجيه استثمارات القطاع الخاص لإنشاء مصانع الغذاء المختلفة التي بتطلها السوق المحلي؛
6. انشاء شركات مساهمة محدودة للاستثمار في الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي؛
7. منح تسهيلات واضحة للقطاع الخاص للاستثمار في بنية تحتية مرنة لسلسلة أمداد الغذاء.

#### آليات التنسيق

- تأسيس تحالف الحماية الاجتماعية، والذي يركز على تعزيز آليات التنسيق والتواصل من خلال:
- إيجاد مساحة حرة للحوار وإشراك ذوي المصلحة في تنفيذ مبادئ وقيم الحماية الاجتماعية؛
  - نقل التجارب الناجحة وتوطينها.

#### الوضع الراهن للحماية الاجتماعية في اليمن:

- ضعف الاستثمار في شتى المجالات؛ وخاصة في الانتاج الزراعي والسمكي؛
- التغيرات المناخية في معظم محافظات الجمهورية وأثرها على الزراعة والاصطياد؛
- ضعف توفر الخدمات التي تغطي احتياجات المواطنين بالحد الأدنى مثلاً (انعدام الرواتب)؛
- غياب العدالة الاجتماعية، التي تسبب في انهيار الفئات الأكثر ضعفاً؛
- ضعف تمكين المرأة اقتصادياً وتزايد مظاهر التمييز ضد المرأة في مجال الضمان الاجتماعي؛
- معظم المشروعات في الوقت الراهن اغاثية وغير تنموية وغير مستدامة؛
- تدهور قيمة العملة المحلية، وأثرها على المستوى المعيشي للفئات الضعيفة والهشة؛
- تسبب الصراع وتدهور الاقتصاد في ارتفاع نسبة الفقر والبطالة؛
- تسبب الصراع في ارتفاع نسبة الأسر التي تعتمد على المرأة كمعيل؛ وكذلك زيادة أعداد جرحى النزاع والمعاقين؛ وكذلك زياد كبيرة في عدد النازحين؛
- ضعف الاستثمار في الموارد المحلية بسبب ضعف القدرة على الوصول وعدم اتاحة هذه الموارد بسبب النزاع؛
- تدني ميزانية المانحين المخصصة للحماية الاجتماعية والعمل على زيادة الموازنة الخاصة بالحماية الاجتماعية؛
- عدم تشجيع الحرف والمهن الصغيرة المدرة للدخل (عدم وجود مشاريع استثماري لدعم الفقراء)؛
- ضعف الاجور وتدني مستوى دخل الفرد؛
- عدم الالتزام بمبادئ الحماية الاجتماعية للفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة و المعاقين؛ وشحة المبالغ الممنوحة لذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تدني مستوى مخرجات التعليم؛
- غياب شراكة فاعلة وكافية بين ذوي المصلحة (الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية)

### الحلول المقترحة

#### الحماية الاجتماعية على المستوى السياسي والتشريعي

- تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية؛
- إعادة النظر في أجور العاملين بالقطاع العام والمختلط؛
- السعي لتحقيق السلام و إيقاف النزاعات؛

#### أنظمة الحماية الاجتماعية الحساسة للتغذية

- إيجاد تدخلات مدعومة بسياسات وميزانيات عامة تستهدف قدرة المواطنين على الوصول للغذاء الصحي؛
- قائمة على عقود اجتماعية بين الدولة والمواطنين، وتنفذ من خلال أنظمة وآليات متنوعة.

## الحماية الاجتماعية على المستوى التعليمي والثقافي

- بناء قدرات الإدارات والمكاتب والكادر التعليمي والتوعية بأهمية إدماج مكون الغذاء ضمن المناهج؛
- العمل على رفع كفاءة مخرجات التعليم وتأهيلها؛
- تفعيل دور فرق التوجيه في قطاع التعليم فيما يتعلق بتدخلات الحماية الاجتماعية التي تستهدف الغذاء؛
- توفير الخدمات الاجتماعية للمناطق الجغرافية صعبة الوصول؛

## الحماية الاجتماعية على المستوى الاقتصادي

- توفير قسائم شرائية بحيث تستطيع الأسرة المستهدفة شراء سلة الخضار والفاكهة المتنوعة وبسعر مدعوم لتحقيق التنوع الغذائي في الوجبات؛
- الحفاظ على استقرار العملة المحلية والحد من تدهور قيمتها؛
- توجيه وتسهيل الاستثمارات باتجاه دعم الأسر المنتجة؛
- تفعيل ودعم الشراكات بين القطاع الخاص وبقية القطاعات لخلق مشاريع استثمارية؛
- معالجة مشاكل التسويق من غسل وتعبئة وتغليف؛
- تحسين كفاءة التحويلات الاجتماعية لدعم الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومراجعة الدعم القائم؛
- خلق فرص عمل جديدة ونمو داعم للغذاء خاصة في القطاعات الواعدة؛
- تنفيذ برامج سبل كسب العيش؛
- تفعيل دور الجمعيات السمكية والزراعية وفتح اسواق جديدة؛
- زيادة التمويل المخصص لبرامج الحماية الاجتماعية من خلال مصادر محلية عبر استكشاف المصادر الممكنة؛

## الحماية الاجتماعية على المستوى الصحي

- تفعيل التأمين الصحي لكل فئات المجتمع من خلال استكشاف الفرص بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع؛
- التركيز على توفير متطلبات واحتياجات المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة؛

## الحماية الاجتماعية على المستوى الزراعي والسمكي

- تحسين جودة الانتاج المحلي؛
- الحفاظ على الموارد السمكية؛

- الحفاظ على البذور المحلية والحد من استيراد البذور المحسنة والاسمدة الكيماوية الضارة والرقابة على الاصطياد العشوائي؛
- توفير الفرص والمساعدات في الجانب الزراعي والسمكي وتأهيلهم ليكونوا منتجين؛
- الرقابة على الجمارك وتقديم التسهيلات للمزارعين والصيادين، والاعفاءات الجمركية؛
- تقنين الحفر العشوائي واستخدام أنظمة ري حديثة لمنع الهدر للمياه وللحفاظ على موارد المياه الجوفية؛
- الحفاظ على المساحات والحيازات الزراعية وعدم تحويلها الى مخططات سكنية او غيرها؛

#### الحماية الاجتماعية على المستوى الرقابي

- متابعة وتقييم اداء المنظمات، ومتابعة مراحل ومرافق المشاريع؛
- تعزيز أنظمة المعلومات ذات الصلة على كافة المستويات؛

إعادة النظر في خط الفقر وشبكات الأمان لدعم القدرة على تحمل تكلفة النظم الغذائية الصحية من خلال الاهتمام بالمجالات الاستراتيجية التالية:

- زيادة التمويل المخصص للحماية الاجتماعية؛
- المزيد من الاستثمارات في أنظمة التوصيل؛
- جعل الأنظمة أكثر قدرة على التكيف

الاستفادة من مجموعة من الأساليب التي استخدمتها الحكومات في جميع أنحاء العالم. وتشمل هذه:

- إعادة تخصيص النفقات العامة؛
- زيادة الإيرادات الضريبية؛
- توسيع تغطية الضمان الاجتماعي والإيرادات المساهمة؛
- الضغط من أجل المساعدة والتحويلات؛
- الحد على التدفقات المالية غير المشروعة؛
- استخدام المالية واحتياطات النقد الأجنبي؛
- اقتراض أو إعادة هيكلة الديون القائمة؛
- اعتماد إطار اقتصادي كلي أكثر ملاءمة.

## 1.2 - تحالف الخبز المدعوم

**الغاية العامة للتحالف:** توفير خبز صحي ومغذي للجميع.

### الأهداف التفصيلية:

2. المساهمة في رفع معاناة الأسرة من خلال زيادة القدرة على الوصول للخبز صحي؛
3. تحريك عملية الاقتصاد المحلي من خلال تشغيل المخازن التي تضم مئات من العمال والموظفين؛
4. تعميم أواصر التعاون والتواصل بين القطاع المؤسسي والمجتمع المحلي من خلال البرامج المدعومة؛
5. ضمان سلامة الخبز المدعوم غذائياً؛
6. ضمان الالتزام بالاشتراطات الصحية؛
7. دعم الانتاج المحلي للخبز؛
8. الاستفادة المثلى من المنح والمساعدات الخارجية.

### السياق الراهن:

خلال الفترة الماضية تم إتلاف كميات كبيرة من القمح المورد من منظمة الغذاء العالمي؛ الذي أدى الى تشكيل لجنة للنظر في الاسباب، وقد اقترحت وزارة الصناعة ان توزع الكميات الزائدة على عدد 231 فرن في عدن مقابل انتاج خبز بسع عشرون ريال.

وتم تطوير الفكرة لتصبح مشروع وطني لتوفير الخبز المدعوم على نطاق واسع بالشراكة مع المنظمات ذات العلاقة. كما يمكن الاستفادة من تجربة جمهورية مصر العربية والتي تتكفل المؤسسة الاقتصادية بآنتاج الخبز بكميات ومواصفات واتاحته بأسعار رمزية للمواطنين. ومن ناحية أخرى، يمكن بناء شراكات مع القطاع الخاص والمخازن لتنفيذ هذا المشروع.

### آليات التنسيق

تأسيس تحالف الخبز المدعوم، والذي يركز على تعزيز آليات التنسيق والتواصل من خلال:

- إيجاد مساحة حرة للحوار وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين؛
- تحديد إطار المساءلة المشترك والأدوار والمسؤوليات وآليات العمل الذي يتوزع من المستوى المركزي إلى المحافظات والمديريات، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني المحلية (في المديريات) وتشجيع القطاع الخاص على مستوى المحلي (المديريات)؛

- بناء الشراكات الإستراتيجية بين الحكومة والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المحلية والقطاع الخاص؛
- نقل التجارب الناجحة وتوطينها.

## الموضوع ذو الأولوية 2: توسيع نطاق وجودة المنتجات الزراعية والسمكية

### 2.1 – المجلس الأعلى لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء

#### الوضع الراهن:

1. الصراع والحرب في اليمن لأكثر من ست سنوات؛
2. تغطي اليمن فقط 7% من الحبوب وتستورد قرابة 93 من الحبوب؛
3. تضخم العملة – ارتفاع تكاليف الإنتاج\_ تأثير كوفيد19 والتغير المناخي على أسعار الشحن والمواد الغذائية ومدخلات الانتاج؛

#### المبررات:

1. تحقيق السيادة الوطنية والخروج من الازمة للخارج
2. تحقيق الامن الغذائي من اجل السلام والاستقرار المجتمعي
3. تحقيق التنمية المستدامة

#### الصعوبات:

يمثل الوضع الحالي للأزمة السياسية في البلاد وما نتجت عنها من ترتيبات، مثل عدم استقرار العملة الوطنية، وتدهور البنية التحتية وخصوصاً شبكة الطرق وعدم تفعيل السياسات والتشريعات القائمة وحضر استيراد مدخلات الإنتاج مثل الأسمدة من الصعوبات التي تهدد قدرة القطاع على التكيف والاستجابة للتغيرات المستمرة. من ناحية أخرى تشكل شحة الموارد المائية وتعدد ملكيات الأراضي الزراعية ومحدودية الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة واستخدام الطرق التقليدية في الزراعة والري والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وزراعة القات من أهم الصعوبات التي تواجه القطاع. هذا بالإضافة لضعف دور مراكز الأبحاث والتطوير الزراعي في إيجاد حلول مبتكرة ومعالجة التغير المناخي وآثار الجفاف والسيول. ومن ناحية أخرى فإن عدم الوعي بأهمية التصنيع والتخزين الغذائي وعدم وجود ثقافة الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني والمجتمعي و الاسري يشكل عائق كبير.

## الفرص:

وجود مانحين مخصصين لدعم القطاع الزراعي والسمكي والحيواني. كما يمكن التغلب على المصاعب عبر استخدام الزراعة الرأسية والاستفادة من التجارب الخارجية في الاكتفاء الذاتي. وتمثل رغبة الفنيين والمختصين في تعزيز تدخلات الاكتفاء الذاتي من أهم الفرص التي يمكن البناء عليها. ومن ناحية أخرى، فإم إزدياد معاناة المواطنين من ارتفاع الأسعار شكل وعيا متناميا بأهمية الاكتفاء الزراعي. ويمكن الاستفادة من وجود مساحات شاسعة صالحة للزراعة مثل ايبين والحديدة ولحج وحضرموت. إلا أن توفر ثروة سمكية متنوعة وإمكانية التنوع الزراعي والمحاصيل في اليمن وتنوع المواسم على طوال السنة وتوفر المحاصيل على فترة العام وجودة المحاصيل اليمنية مثل الموز والبن تمثل من أهم الفرص التي يجب الاستفادة منها من خلال بناء شراكات دولية وإقليمية، سواءً مع الحكومات أو القطاع الخاص.

## الحلول:

1. استصلاح أراضي زراعية واسعة؛
2. دعم إجراءات استعادة قيمة الريال اليمني؛
3. تفعيل دور الغرف التجارية في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية في إنتاج المواد الغذائية؛
4. إعادة تأهيل مصانع التغذية مثل مصنع الطماطم وتعليب الأسماك؛
5. نشر ثقافة الاكتفاء الذاتي على جميع المستويات؛
6. تشجيع الاسر في تبني أنشطة تحقيق الاكتفاء الذاتي كالحدايق الزراعية-تربية الحيوانات-التصنيع المنزلي؛
7. تشجيع الشباب على العمل في المجال الزراعي؛
8. تشجيع الاستثمار الحكومي والخاص في القطاع الزراعي والسمكي؛
9. تأهيل وتفعيل مراكز الأبحاث والدراسات؛
10. توفير المنح والقروض لصغار المزارعين وخصوصا النساء؛
11. دعم تدخلات الإنتاج من قبل الحكومة؛
12. استخدام الطاقة المتجددة في الزراعة ومكننة الزراعة بشكل عام؛

الغاية العامة: تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء على جميع المستويات الوطني، المجتمعي والأسري من أجل وطن يعتمد على ذاته.

## الأهداف التفصيلية:

1. تحقيق الاكتفاء الاتي من الحبوب والمواد الغذائية الأساسية؛
2. رفع كفاءة الإنتاج الزراعي من خلال تبني الطرق الحديثة في الري والزراعة؛
3. المناصرة لتخصيص ميزانيات كافية لدعم مشاريع الاكتفاء الذاتي؛
4. تفعيل القوانين والتشريعات لتشجيع الزراعة والتصنيع والتخزين؛
5. توجيه المنح الخارجية لدعم مشاريع الاكتفاء الذاتي؛
6. نشر ثقافة الاكتفاء الذاتي على جميع المستويات الوطني المجتمعي الأسري؛
7. اعداد برامج مشاريع لمساعدة الاسر في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الحدائق المنزلية، التصنيع، التجفيف؛
8. حشد الموارد والتواصل مع المانحين لدعم برامج الاكتفاء التغذوية الأسري؛
9. تضمين ثقافة الاكتفاء الذاتي في المناهج الدراسية على جميع المراحل التعليمية؛
10. اعداد وتوفير برامج بناء القدرات في مجال التصنيع الغذائي وجعلها في متناول الجميع.

## الإجراءات التنفيذية

1. وضع حد لتدهور العملة من خلال تبني إصلاحات اقتصادية جادة من خلال رئاسة الوزراء والقطاع الخاص؛
2. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الزراعي من خلال تفعيل سياسات وتشريعات الاستثمار الزراعي واستخدام الأراضي الزراعية؛
3. تفعيل صناديق الدعم السمكي والزراعي؛
4. إقامة حملات مناصرة لدى المانحين لتبني مشاريع الاكتفاء الذاتي؛
5. توفير الدعم الفني والمادي للمزارعين من خلال الحكومة ومنظمات المجتمع المدني؛
6. ادخال أنشطة الاكتفاء الذاتي الأسري في مشاريع الأمن الغذائي؛
7. تدريب وتأهيل الأسر على التصنيع الغذائي والتخزين والتجفيف؛
8. إقامة الحملات التوعوية بأهمية الاكتفاء الذاتي الغذائي.

## آليات التنسيق

1. انشاء مجلس أعلى للاكتفاء الذاتي الغذائي تتكون من الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات والتعاونيات الزراعية

2. انشاء وتكوين لجان مجتمعية للاكتفاء الذاتي على مستوى القرية-العزل-المديريات-المحافظات لتنسيق مشاريع الاكتفاء الذاتي الغذائي، رفع الوعي، المناصرة. المتابعة والتقييم؛
3. إقامة مؤتمر وطني لتحديد أولويات العمل من أجل الوصول للاكتفاء الذاتي التغذوية.

## 2.2- تحالف زيادة الإنتاج الزراعي المحلي

### الوضع الراهن:

- ضعف التصنيع والاعتماد على الاستيراد؛
- الحفر العشوائي واستنزاف المياه الجوفية
- عدم استغلال المساحات الزراعية بشكل يتناسب مع مقدرات.
- الوضع الراهن:
- تشهد اليمن منذ عام 2015 حرباً ضروساً أدت إلى تدهور في كافة المجالات وخاصة في الإنتاج الزراعي، إضافة إلى ما شهدته المنطقة من تغييرات مناخية مثل الأعاصير والفيضانات التي تسببت في تدهور الموارد الطبيعية وسبل العيش وانهايار المؤسسات الزراعية والبنية التحتية من سدود وقنوات ري وجرف الأراضي وتصحرها وانخفاض الغطاء النباتي، علماً بأن 70% من سكان الجمهورية اليمنية يعملون في القطاع الزراعي.

### المبررات:

- تدهور متنامي في إنتاج الحبوب بأنواعها مما أدى إلى ارتفاع نسبة استيرادها إلى 93% من حملة حاجة السكان من الحبوب؛
- النزوح المستمر لقطاعات واسعة من المزارعين وهجرة أراضيهم بسبب الأوضاع غير الأمانة؛
- حالة الجفاف التي ضربت كثير من المناطق الزراعية وقللة المياه سببت في هجرة المزارعين إلى المناطق الحضرية؛
- ارتفاع تكلفة الإنتاج أدت إلى عزوف المزارعين عن ممارسة النشاط الزراعي، إضافة إلى ما دمرته الحرب والظروف السابقة من سبل العيش؛
- تدهور الخدمات والبنى التحتية المختلفة في المناطق الزراعية؛
- تركيز مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على نمط زراعي واحد وهو زراعة القات على حساب المحاصيل الأخرى؛
- انتشار الأمراض الحيوانية والأفات الزراعية؛
- الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات والري التقليدي أدى إلى تدهور التربة وملوحتها.

## الصعوبات

- شحة المياه.
- تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية.
- تدهور التربة وانجرافها نتيجة الفيضانات.
- تدهور منظومة الري التقليدية.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج (محروقات، مدخلات زراعية).
- ضعف الأجهزة الفنية المعنية بإرشاد وتوجيه وتوعية المزارعين لعدم دعم الدولة لهذه الأجهزة.
- ضعف الخدمات المقدمة من الدولة في مجال الإنتاج النباتي والحيواني والنحل، وانتشار الأمراض الحيوانية والآفات الزراعية.
- تركيز المنظمات المانحة على برامج الإغاثة على حساب مشاريع التنمية المستدامة.

## الفرص:

- الاستفادة من مياه السيول والفيضانات التي تذهب هدرًا إلى البحر.
- توفر العمالة الزراعية الرخيصة.
- التنوع المناخي في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية.
- الاستفادة من الموارد النباتية للأصناف من الموارد للأصناف المختلفة من الحبوب.
- توفر الأسواق في البلدان المجاورة وإمكانية استيعابها الفائض الإنتاج في حالة وفرته.
- الاستفادة من الخبرات المحلية ومخرجات برامج التدريب.
- وجود فرص استثمارية لدى المغتربين اليمنيين في الخارج.

## الحلول:

1. بناء السدود والحواجز المائية للحفاظ على مياه السيول وإعادة تأهيل ما خربته السيول من سدود وقنوات الري؛
2. دعم البحوث الزراعية لإنتاج أصناف ذات إنتاجية عالية وبالذات الحبوب؛
3. تأهيل الكادر المتخصص في مختلف المجالات؛
4. دعم الإرشاد الزراعي والبيطري لممارسة التوعية والإرشاد للمزارعين؛
5. وقف تدهور العملة المحلية؛
6. دعم سبل العيش للمزارعين؛
7. نشر التقنيات الزراعية الحديثة في مجال الري والعناية بالمحاصيل وتقنيات ما بعد الحصاد (الحد من الفاقد وزيادة القيمة المضافة إلى المنتج)؛

8. تحسين الخدمات الزراعية في مجال صحة الحيوان والإنتاج الحيواني؛

9. تعزيز ودعم آليات التسويق؛

10. توفير الخدمة الآلية وبالذات الحراثة للمزارعين لندرتها؛

11. الممارسات الزراعية الذكية مناخيا ومنها:

- تغير المواعيد والمواسم الزراعية؛
- استخدام أصناف محاصيل مقاومة للإجهادات المختلفة الناتجة عن التغيرات المناخية وذات اداء ثابت عبر الظروف المناخية المتباينة او المتذبذبة؛
- اتباع نمط الانتاج الزراعي الغابي الزراعة بين الاشجار او الزراعة بين اشجار الغابات؛
- اتباع نمط التكتيف (التنوع) الزراعي والزراعة المختلطة للمحاصيل؛
- اتباع ممارسات الزراعة المستدامة التي من شأنها الحفاظ على موارد التربة والتنوع الوراثي الحيوي وموارد المياه ورفع كفاءة استخدامها؛
- التقليل من أنظمة الزراعة الكثيفة ومزارع تربية وتسمين الماشية المسببة للانبعاث الحراري والتغيرات المناخية؛
- اتباع نمط الدورة الزراعية ونمط الزراعة العضوية واستخدام الأسمدة العضوية والتسميد الأخضر بدلا عن استخدام الأسمدة الكيماوية؛
- اتباع أسلوب الإدارة المتكاملة للوقاية. ومكافحة الأمراض والآفات الزراعية مثل التحكم بمواعيد الزراعة استخدام أصناف مقاومة للأمراض والآفات الحشرية، التحكم بالمسافات الزراعة والكثافة النباتية، الري والتسميد المتوازن، استخدام المبيدات الحيوية العضوية؛
- ممارسات حفظ وخن المياه وترشيد استهلاكها بطرق ري حديثة اقتصادية ورفع كفاءة استخدام المياه المستخدمة لري المحاصيل؛
- القيام بالحفظ والاستخدام المستدام للموارد والاصول الوراثية؛
- التربية والتحسين الوراثي لتطوير اصناف مقاومة للجفاف والامراض والصقيع ومقاومة للتغيرات المناخية - ذات اداء محصولي ثابت ومستقر.

**الغاية العامة:** زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته.

**الأهداف التفصيلية:**

- زيادة الإنتاج كما ونوعا.
- توفير البنية التحتية.

- إنتاج الأنواع المختلفة من البذور المحسنة وتحسين الأصناف المحلية.
- تأهيل وتنمية الخبرات البشرية.

#### الإجراءات التنفيذية

- توفير الموازنات التشغيلية.
- الاستفادة من الدعم الخارجي وتوجيه نشاط المنظمات الدولية باتجاه التنمية المستدامة.
- تأهيل البنى التحتية للقطاع الزراعي.

#### آليات التنسيق

- إشراك وزارة الزراعة والري والثروة السمكية في تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من المنظمات الدولية واتخاذ القرارات.
- اشراك الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة الزراعة والري والثروة السمكية في تحديد التدخلات المطلوبة من مشاريع التنمية.

### 2.3- تحالف دعم البيئة الاستثمارية الزراعية والسمكية

#### الوضع الراهن:

1. وجود بيئة استثمارية طاردة للاستثمار؛
2. ضعف البنية التحتية؛
3. إنعدام الأمن الغذائي ووجود معدلات عالية من سوء التغذية؛

#### المبررات:

1. عدم وجود إستراتيجية لزيادة الإنتاج الزراعي والسمكي؛
2. انعدام سبل العيش لدى الكثير من المزارعين والصيادين؛
3. عدم وجود صناعات غذائية زراعية سمكية؛
4. ضعف التوجه نحو الاستزراع سمكي؛

#### الصعوبات:

- تشتت الحيازات الزراعية وعدم كفاية سياسات الدعم للمزارعين؛
- زيادة الضغط على الموارد الزراعية ونمو الطلب على السلع؛

- ضعف برامج البحث والإرشاد الزراعي والسمكي والنظم التسويقية؛
- التوسع في زراعة القات على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى؛
- الصيد الجائر وانعدام الرقابة على المخزون السمكي؛
- عدم توفر وسائل حفظ مناسبة للأسماك في القوارب ومراكز الإنتاج السمكي؛

### الفرص:

- وجود قانون للاستثمار يقدم كافة الضمانات والمزايا للمستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء؛
- وجود بيئات طبيعية ما بين سهول ومناطق جبلية وسواحل؛
- وجود ثروة سمكية هائلة للأسماك والأحياء البحرية في المياه الإقليمية تصل ل 600 نوع مستثمر منها فقط 60 نوع؛
- وفرة الأيدي العاملة؛

### الحلول:

1. دعم برامج الأبحاث والإرشاد الزراعي والسمكي؛
2. الحد من التوسع في زراعة القات باتخاذ تدابير صارمة؛
3. مراجعة سياسة الإقراض في المجال الزراعي والسمكي؛
4. تشجيع الصناعات المحلية للمدخلات الزراعية من الأسمدة والمبيدات؛
5. زيادة الإنتاج للقمح من خلال التوسع الرأسي والأفقي؛
6. تشجيع إنشاء جمعيات زراعية لتوفير المدخلات الزراعية بأسعار مناسبة؛
7. ضرورة تفعيل دور الرقابة والتفتيش للحد من التجاوزات في المجالات السمكية والزراعية؛
8. تحديث الخارطة الخاصة بتحديد المناطق الصالحة للاستزراع السمكي؛

الغاية العامة: وفرة الغذاء والحصول على أغذية آمنة.

### الأهداف التفصيلية:

1. توجيه الاستثمارات المحلية والخارجية في المجال الزراعي والسمكي والصناعات الغذائية؛
2. زيادة المحاصيل الزراعية والسمكية وتوفيرها طوال العام؛
3. توفير فرص عمل وزيادة دخل المزارعين والصيادين؛
4. إنشاء قاعدة صناعية غذائية للأسماك والزراعة؛

## الإجراءات التنفيذية:

1. الترويج للاستثمار للحصول على غذاء مغذ وأمن ومستدام؛
2. تحديث القوانين واللوائح التي تمنح تسهيلات للمستثمرين؛
3. حصر المعاملات في النافذة الواحدة؛
4. تحسين البنية التحتية (مياه – كهرباء - طرقات – مناطق صناعية)؛
5. دعم حكومي لاستخدام تقنيات حديثة واستصلاح أراضي وتوزيعها مجاناً للمستثمرين؛
6. إعادة تأهيل مراكز البحوث الزراعية والسمكية؛
7. إعادة تأهيل مراكز التدريب الزراعية والسمكية وتطوير مناهج التعليم؛
8. تطوير زراعة القمح من خلال استخدام البذور المحسنة؛
9. تحسين إنتاجية الثروة الحيوانية من خلال استجلاب سلالات محسنة؛
10. تبني الدولة إنشاء صوامع غلال لمادة القمح لتحقيق أمن غذائي ومواجهة الأزمات؛

## آليات التنسيق

1. وجود لجنة تسيير مؤلفة من الجهات ذات العلاقة؛
2. وجود لجنة تنفيذية من القطاعات الزراعية والسمكية والصناعية؛
3. وجود لجنة مراقبة لتسيير عملية التنفيذ؛

## تعزيز آليات التسويق للمنتجات الزراعية والسمكية

تعزيز التسويق للمنتجات الزراعية والسمكية ودعم المستهلك اليمني للحصول عليها بأفضل جودة؛

## الاهداف

- 1- رفع درجة الوعي لدى الافراد والاسر والمجاميع الحضريه والريفية بأهمية التنوع الغذائي و أهمية معرفة البدائل المحلية ذات القيمة الغذائية .
- 2- توفير أسواق ذات جودة ومعايير .
- 3- العمل على زيادة المنتج في الجانب الزراعي والسمكي لتغطية السوق المحلية وتصدير الفائض.
- 4- تفعيل دور هيئة المواصفات والمقاييس في متابعة المنتج من حيث الجودة والمعايير الصحية.
- 5- تحسين و تطوير المنتج الزراعي والسمكي من خلال دعم الجمعيات الزراعية والسمكية .
- 6- تطوير التسويق للمنتج المحلي العمل على المحلي وتوفير المعلومات اللازمة للافراد عن أهمية التنوع الغذائي وتسهيل الطلب عبر سوق الكترونية

7- تحسين معايير محلات عرض وبيع المنتجات لكسب ثقة وجذب المستهلك.

### الإجراءات التنفيذية

- 1- تدريب المزارعين والصيادين على سلسلة الفيم للمنتج
- 2- ادخال التقنيات الحديثة في مجال الزراعة والثروة السمكية
- 3- مشاريع صغيرة للجمعيات الزراعية والسمكية لتطوير الانتاج ونقل المنتج وتسويقه ودعم المزارعين و الصيادين الصغار و المتوسطين.
- 4- انشاء اسواق مركزية لتغطي معظم المديرينات والمحافظات مع وجود مخازن التبريد اللازمة والمدخلات.
- 5- تفعيل الدور الرقابي للمؤسسة العامة للموصفات والمقاييس على المنتجات وتفعيل القوانين الخاصة بذلك
- 6- اقامة دورات تدريبية وورش عمل للمزارعين والصيادين والجمعيات للتعريف بالمواصفات المطلوبة للمنتج وكذلك الاختيارات المطلوبة لخلو المنتج من الاثر المتبقي للمبيدات وسلامة المنتج للاستهلاك.
- 7- تنفيذ حملات ضغط ومناصرة من اجل تثبيت اسعار السلع والمنتجات الزراعية والسمكية في جميع الاسواق اليمينية وتجنب التلاعب بها من قبل التجار والوسطاء.
- 8- تطوير اليات التسويق والترويج للمنتجات من خلال انشاء منصات ونوافذ الكترونية تعني بالتسويق للمنتج المحلي وتوفير المعلومات اللازمة عن اهمية التنوع الغذائي وتعريف المستهلك بالمنتجات الموجودة بالاسواق واسعارها وايضا تسهيل الطلب عبر سوق الكترونية

### آليات التنسيق

تشكيل لجنة تعني بالتنسيق والتشبيك بين الجهات ذات المصلحة ( وزارات-قطاع خاص – جمعيات و منظمات) بتقديم الدعم والدفع بتنفيذ المشاريع وربطها بادوات التسويق.

## 2.4- تحالف الدعم الحكومي للصياد

### الوضع الراهن

1. ارتفاع معدل الفقر بين الصيادين؛
2. ارتفاع أسعار الوقود مما أدى لصعوبة ممارسة مهنة الصيد؛
3. حدوث الأعاصير والفيضانات مما أدى الى تدمير معدات الصيد والقوارب؛
4. صعوبة التنقل بين المحافظات؛

## المبررات

1. قوارب قديمة لا تساعد على الإبحار الى أماكن بعيدة وعدم وجود حافظات (ثلاجات خزن)؛
2. الفيضانات والاعاصير التي دمرت معدات الاصطياد والقوارب؛
3. ارتفاع أسعار مدخلات الانتاج السمكي؛
4. وجود أماكن إنزال ساحات حراج بحاجة الى إعادة صيانة وتأهيل؛
5. استخدام قوارب صيد بأحجام صغيرة ولا تؤدي الى حفظ الأسماك؛
6. صعوبة نقل المنتجات السمكية؛

## الفرص

1. دعم الابتكارات في مجال تشجيع الصناعات الغذائية السمكية؛
2. تحسين سبل معيشة دخل الصياد؛
3. إعادة تفعيل مراكز الانزال وساحات الحراج؛

## الحلول

1. دراسة المخزون السمكي وإجراء دراسات للأبحاث السمكية؛
2. تفعيل التشريعات القانونية واللوائح لتحسين الأداء وحماية الثروة السمكية؛
3. الاستفادة من التدخلات في تفعيل نشاط الانزال وساحات الحراج النموذجية التي تشمل كل خدمات من مصانع ثلج ومخازن حفظ ومحطات وقود وكذا مختبرات الجودة؛
4. الحد من الفاقد من الأسماك من خلال توفير وسائل التنقل المناسبة؛
5. دعم الصياد بقوارب صيد محسنة؛
6. تحديد أسعار مخفضة للوقود المستخدم لقوارب الصيد؛
7. عقد دورات تدريب الصيادين والمرأة الساحلية؛

الغاية العامة: رفع نصيب الفرد من التغذية من الأسماك.

## الأهداف التفصيلية

1. تحسين سبل معيشة الصياد؛
2. رفع مستوى التنسيق بين الوزارة والتحاد التعاوني السمكي والجمعيات السمكية؛
3. رفع مستوى الخدمات التسويقية للأسماك؛

## الإجراءات التنفيذية

1. التواصل مع الجهات ذات العلاقة التي لها مصلحة تنفيذ المشروع؛
2. البحث على جهات تمويلية؛

## آليات التنسيق

1. تشكيل فريق من ذوي الاختصاص لاستكمال المشروع؛
2. ربط هذا المشروع (الدعم الحكومي للصياد) بالخطة القطاعية؛
3. تفعيل التشريعات واللوائح القانونية المنظمة لعمليات الاصطياد.

## 2.5- تحالف دعم الزراعة التكاملية المنزلية

### الغاية

توفير نمط غذائي متكامل؛

### الاهداف

1. زيادة تنوع الغذائي النباتي والسمكي؛
2. الحد من سوء التغذية في المناطق المستهدفة؛
3. تسهيل وصول منتجات الأسماك للمناطق البعيدة عن مراكز تسويق الأسماك؛
4. تحسين الإنتاجية للمحاصيل النباتية؛
5. تعزيز الوعي بأهمية التنوع الغذائي المتكامل؛
6. ترشيد الأستخدام للأسمدة والمبيدات الكيميائية الضارة؛

### الفئات المستهدفة

الاسر التي تعاني من سوء التغذية في الريف والحضر؛

الموضوع ذو الأولوية 3: توفير التغذية مدى الحياة والتثقيف الصحي وزيادة الوعي

### 3.1- تحالف الوجبات المدرسية

- الاهتمام بالمطابخ المدرسية في اعداد وجبات مطهية وتقديم وجبة صحية يومية لطلاب المدارس؛
- الاعتناء بالبيئة المدرسية وانشاء المظلات الواقية من حرارة الشمس في ساحات المدارس؛

## الغاية: توفير وجبات صحية مغذية ومطهية للطلاب والطاقم المدرسي

### الاهداف

1. إنشاء مطابخ مدرسية لكافة الطلاب والطاقم المدرسي؛
2. التشبيك مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛
3. إدراج قطاع التغذية المدرسية ضمن اللائحة التنفيذية بوزارة التربية و التعليم؛
4. تسخير أموال المانحين في هذا المجال بعد التنسيق والتشاور مع الإدارة العامة للتغذية المدرسية وإدخال المشروع ضمن خطة الإستجابة الإنسانية القادمة؛
5. توفير مساحات خاصة بإنشاء المطابخ المدرسية؛
6. التوعية بأهمية التغذية عبر مجالس الآباءة الأمهات؛
7. وضع سياسة خاصة للام والطفل داخل المنزل؛
8. وضع سياسات خاصة للحد من بيع المواد الغذائية خارج المدرسة الا بشروط صحية مناسبة؛
9. إعداد سياسة خاصة للمكملات الغذائية الضرورية للطلاب؛
10. إنشاء مخازن لخبز المواد الغذائية وفق المعايير الصحية؛
11. دعم المبادرات المشتركة من القطاعات المختلفة؛
12. دعم الليات مستدامة للتغذية المدرسية:

## 3.2- تحالف تغذية المستشفيات

### الغاية: توفير تغذية صحيّة في جميع المستشفيات الحكومية والخاصة؛

### الاهداف

1. استصدار قانون ملزم لجميع المستشفيات (العام والخاص) لتوفير غذاء صحيّ للمرضى والكادر؛
2. تدريب وتأهيل فرق للرعاية والإشراف على التغذية في المستشفيات؛
3. إلزام المستشفيات بإستقطاب وتوفير كادر متخصص في التغذية العلاجية؛
4. إلزام المستشفيات بعمل وتوفير مطبخ متكامل وعمال (طباخين) بداخل هذه المستشفيات مع الالتزام بإجراءات السلامة الغذائية؛
5. إنشاء قسم في برنامج التغذية بإدارة صحة الأسرة قطاع الرعاية الصحيّة الأولى بوزارة الصحة لمتابعة والأشراف على التغذية في المستشفيات:

### 3.3 - اللجنة الوطنية العليا للتوعية بالتغذية الصحية

**الغاية:** رفع مستوى الوعي بالممارسات الغذائية الصحية المثلى للأطفال الأقل من 5 سنوات والأمهات الحوامل والمرضعات وفئة اليافعين وكبار السن؛

#### الأهداف

1. مناصرة القضايا المتعلقة بقوانين وسياسات الترويج التجاري للألبان الصناعية والمواد التغذوية؛
2. التوعية بمفاهيم الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية؛
3. تسليط الضوء على أهم الفجوات في نمط الإستهلاك الغذاء عبر القطاعات المختلفة ذات الصلة لأقترح البدائل؛
4. حملات توعية موجهة عبر الوسائل المختلفة الحديثة حول معايير وسلامة الغذاء؛
5. الترويج والتوعية حول الغذاء التقليدي وفوائده الصحية من المدخلات المحلية؛
6. التعريف بأهمية الغذاء المدعم والأغذية ذات القيمة الغذائية العالية؛
7. التركيز على نوعية المنتج والمحتوى عبر الملصقات التجارية والتعليمات عليها؛
8. التوعية بالإحتياجات الغذائية لبعض الحالات الخاصة والمرتبطة بالتحسين من بعض المواد الغذائية؛
9. إنشاء صفحة للرقابة المجتمعية على الغذاء.

### 3.4 - تحالف غذاء الأطفال

لمعالجة أزمة سوء التغذية المتنامية بجميع أشكالها، أصدرت اليونيسف نداءً عاجلاً إلى الحكومات والقطاع الخاص والجهات المانحة والآباء والأسر والشركات لمساعدة الأطفال على النمو بصحة جيدة من خلال:

1. تمكين الأسر والأطفال والشباب من المطالبة بأغذية مغذية، عن طريق تحسين التثقيف التغذوي واستخدام التشريعات التي أثبتت جدواها - مثل ضرائب السكر - لتقليل الطلب على الأطعمة غير الصحية؛
2. دفع موردي المواد الغذائية إلى تبني الإجراءات الصحيحة للأطفال، من خلال تحفيز توفير أغذية صحية ومناسبة وبأسعار معقولة؛
3. بناء بيئات غذائية صحية للأطفال واليافعين باستخدام مناهج مجربة، مثل وضع العلامات الدقيقة وسهلة الفهم وضوابط أقوى على تسويق الأطعمة غير الصحية؛
4. حشد النظم الداعمة - الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والحماية الاجتماعية - لتوسيع نطاق نتائج التغذية لجميع الأطفال؛
5. جمع وتحليل واستخدام البيانات والأدلة عالية الجودة لتوجيه العمل وتتبع التقدم.

**الغاية:** تعزيز الرقابة على غذاء الأطفال بين المرحلة العمرية 2-18 سنة، رفع مستوى الوعي بالممارسات الغذائية الصحية المثلى للأطفال. (شعار "جعلتي صحيّة")

#### الأهداف الفرعية:

- مراقبة غذاء الأطفال من عمر 2-18؛
- تغيير السلوك التغذوي عبر التوعية بالتغذية الصحيّة؛

**الموضوع ذو الأولوية 4: ضمان سلامة الأغذية من منظور متعدد القطاعات**

#### 4.1 – اللجنة الوطنية لتنظيم سلامة الغذاء

تعتبر هذه اللجنة التي تم تأسيسها سابقاً منصة بغاية الأهمية لاستيعاب كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بتنظيم تدخلات السلامة الغذائية بين كافة أصحاب المصلحة المتعددين من الوزارات التنفيذية والشركاء.

ويؤكد المشاركون على أهمية دعم هذه اللجنة من خلال:

1. بناء قدرات الفريق الفني فيها؛
2. تعزيز مؤسسي للجهات الأعضاء في اللجنة، وتطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية؛
3. تطوير المختبرات والقدرات الفنية للجهات الأعضاء؛
4. تطوير آليات التنسيق والاتصال زمن الاختطار وفي حالات الأزمات؛
5. بناء نظام معلومات وطني.

#### 4.2 مجموعة عمل لمراقبة واستخدام المبيدات والأسمدة الزراعية وتأثيراتها

**الغاية:** إنتاج محاصيل زراعية خالية من السموم.

#### الأهداف

1. مراجعة سياسات استخدام المبيدات:
  - تحريم استيراد واستخدام المبيدات والأسمدة الممنوعة دولياً؛
  - تشديد الرقابة في المنافذ الجمركية ومكافحة التهريب؛
  - إصدار تشريع لمعاقبة مستخدمي المبيدات والأسمدة المهربة؛
2. تعزيز الرقابة على استخدام المبيدات والأسمدة الزراعية:
  - ضرورة وجود أدلة إرشادية؛
  - تفعيل دور الجهات الحكومية والمجتمعية في الرقابة؛

3. تعريف المزارعين باستخدام المبيدات وتأثيراتها الضارة:

- توعية المزارعين عبر الجهات الإعلامية والبرامج الزراعية؛
- 4. التدريب في استخدام المبيدات والأسمدة الزراعية:

- عقد ورش عمل ولقاءات مجتمعية مع المزارعين بالتعريف عن المبيدات المسموح بها؛
- كيفية التخلص من المبيدات المنتهية الصلاحية؛

#### الإجراءات

- إصدار تشريعات خاصة لفحص المحاصيل الزراعية؛
- تعزيز المختبرات بأجهزة حديثة لفحص السميات؛

#### الجهات المعنية بالتنفيذ

- وزارة الزراعة والري:

- مجلس حماية البيئة؛
- الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس؛
- الإدارة العامة لجودة مستلزمات الإنتاج؛
- جمعية حماية المستهلك؛
- الإدارة العامة للوقاية النبات؛

#### النتائج

الحصول على غذاء صحي خالي من السموم:

الموضوع ذو الأولوية 5: بناء تعاون بين الوزارات / عبر القطاعات

#### 5.1 - مننديات حوارات سياسات الغذاء (سكرتارية الأمن الغذائي)

تفعيل دور السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية – وسكرتارية الأمن الغذائي في اليمن على مستوى المحافظات.

الموضوع ذو الأولوية 6: رفع الجاهزية الوطنية للتحويلات الإيجابية والاستجابة لحالات الطوارئ

والصددمات

#### 1.1 - مجموعة عمل بناء القدرات الوطنية لمواجهة حالات الطوارئ والصددمات

---

**الغاية العامة لمجموعة العمل:** تطبيق آليات وطنية لبناء أنظمة مستدامة وقادرة على التكيف مع المتغيرات المستمرة والاستجابة لحالات الطوارئ والصدمات المختلفة.

**الأهداف التفصيلية لمجموعة العمل:**

1. رفع جاهزية القطاعات ذات العلاقة خلال المراحل الخمس للأزمات (التحضير – الاستجابة – الذروة – التكيف – انتهاء الأزمة والتقييم)؛
2. تعزيز القدرات والسياسات والخطط المحلية للتكيف والاستجابة لحالات الطوارئ والصدمات.